المجلس الوطني السوري
Syrian National Council

نشرة إخبارية يومية تصدر عن اللجنة الإعلامية المؤقتة للمجلس الوطني السوري - الخميس 3 تشرين ثاني (نوفمبر) 2011

عنـاويـن النـشـرة

- مقابلات وتقارير – روابط
- قتل واعتقال قبل جمعة جديدة بسوريا
- تصريح صحفي حول اجتماع وفد المجلس الوطني السوري مع أمين عام جامعة الدول العربية
- أعضاء في المجلس الوطني يلتقون وزير الخارجية الكندي
- وفد من المكتب التنفيذي للمجلس الوطني يزور خيمة الاعتصام أمام مقر الجامعة العربية
- الجامعة العربية تطلب قوائم بالمعتقلين والمختطفين لدى نظام بشار الأسد
- الغضبان: لن نتخلّى عن الهدف الأساس في تغيير النظام السوري
- السرميني: الجيش السوري يطلب إخلاء حي بابا عمرو بحمص تمهيداً لقصفه
- المالح: النظام السوري مدمن للقتل.. وقبولُه المبادرة العربية هو لكسب للوقت
- المعارضة السورية تبحث مع العربي «الخروقات الجسيمة» للمبادرة
- تحذير دمشق من الإخلال بالمبادرة العربية
- موافقة دمشق على الخطة العربية لم توقف سقوط القتلى والاعتقالات
- العربي أطلع وفد المجلس الوطني السوري على تفاصيل المبادرة العربية
- بن علوي لـ«الحياة»: التدخل الأجنبي في سورية مرفوض والتغيير حتمي... ونفضّل آلية سلمية
- أنباء عن 15 ألف منشق بسوريا
- أمين سر "هيئة التنسيق السورية": النظام يتعامل مع المبادرة العربية بطريقة كسب الوقت
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر تسعى لدخول سجون سوريا وفقا لشروطها
- "النهار" عن مصادر: الوفد العربي لسوريا سيضمّ خبراء لمراقبة تنفيذ الشق الأمني
- البني: النظام السوري يحاول الالتفاف على المبادرة العربية كسباً للوقت
- المعارضة السورية ترفض مبادرة الجامعة العربية.. وتؤكد: لا حوار بعد الدم
- سارة: الحوار مع النظام السوري غير مطروح
- المُعارض حسن عبد العظيم: التغيير قادم لا محالة في سوريا

- خدام يتوقع فشل المبادرة العربية لإنهاء العنف في سورية
- نائب لبنانى يدعو الجامعة العربية للإشراف على ترسيم الحدود مع سوريا
- اللجنة الخاصة بسوريا تزور دمشق لبدء تنفيذ خطة الجامعة العربية
- التنسيق السورية المعارضة ترحب بالمساعي العربية وتدعو للاستمرار بالتظاهر
- مسؤول روسي: الخطة العربية قد تحول الأحداث في سورية إلى مجرى التفاوض
- معارض : النظام السوري سيراوغ لإفراغ المبادرة العربية من مضمونها
- الإتحاد الأوروبي يدعو سوريا لتنفيذ الخطة العربية "بشكل كامل وسريع"
- بن حلي: المهلة المعطاة لسوريا لتنفيذ بنود المبادرة على الأرض قبل بدء الحوار هي 15 يوماً
- إطلاق «تنسيقية اللاجئين السوريين في لبنان» لرعايتهم إنسانيا
- واشنطن تشك بامكانية تنفيذ الخطة العربية بخصوص سورية
- الصليب الأحمر يسعى لدخول سجون حلب
- الاحتجاجات تشلّ اقتصاد سورية
- الصين ترحّب بالحل العربي... والأمم المتحدة تريد تطبيقه بـ «سرعة»
- قوى المعارضة السورية في الداخل ترحب بالاتفاق
- رسالة الأسد الى العالم: يبقى النظام أو لا يبقى أحد .. عبدالوهاب بدرخان
- سوريا وقصر نظر بشار الخطير .. أمير طاهري
- رجاء لسوريا .. ساطع نور الدين
- رغبة دولية في الدخول في موضوع الحدود لطرح ملف سوريا على مجلس الأمن .. ثريا شاهين
- النظام السوري بين المخرج العربي والتدويل .. رضوان السيد
- قبول سوريا بالمبادرة العربية .. شارل ايوب

مقابلات وتقارير – روابط

رصد (3.11.2011)

قناة أون تي في - نبيل العربي يلتقي وفد المجلس الوطني السوري بالقاهرة

http://www.youtube.com/watch?v=hU5xzeifJsw

قناة الجزيرة - أحمد رمضان

http://www.youtube.com/watch?v=TKCtT0myeyw

قناة أون تي في - فداء المجذوب

http://www.youtube.com/watch?v=TQ1NysynX9c

بي بي سي - أديب شيشكلي

http://www.youtube.com/watch?v=NCCooGI06Qg

قتل واعتقال قبل جمعة جديدة بسوريا

وكالات (3.11.2011)

قتل عشرون شخصا على الأقل الخميس في مدينة حمص جراء استمرار قصف الجيش السوري للأحياء السكنية. في حين اعتقل نحو ألفيْ شخص في الغوطة الشرقية بريف دمشق، وذلك قبل جمعة أطلق عليها النشطاء "جمعة الله أكبر على كل من طغى وتجبر".

وقالت لجان التنسيق المحلية إن عشرين شخصا قتلوا الخميس في مدينة حمص جراء استهداف الجيش للأحياء السكنية، بينما أعلنت الهيئة العامة للثورة تلقيها معلومات عن مقتل ثلاثة آخرين في حمص وإدلب.

وبث ناشطون سوريون معارضون صورا على الإنترنت قالوا إنها التقطت صباح الخميس في حي بابا عمرو بحمص تظهر تمركز المدرعات العسكرية في المدينة واستهدافها للمباني بالرشاشات الثقيلة.

وأوضحت الهيئة العامة أن أحياء مدينة حمص -خاصة حي بابا عمرو- تشهد قصفا عنيفا لمبانيها من المدرعات العسكرية، في ظل انقطاع الكهرباء لليوم الرابع على التوالي والتشويش على الاتصالات في المدينة.

وجاء ذلك بعد يوم من موافقة الحكومة السورية على ورقة الجامعة العربية التي دعت لسحب الآليات العسكرية السورية من الشوارع.

من جهتها، قالت لجان التنسيق المحلية إن مظاهرات طلابية خرجت في جامعات درعا واللاذقية ودمشق واجهتها قوات الأمن واعتقلت عددا من الطلاب.

وفي بلدة قلعة المضيق بمحافظة حماة، اقتحمت عربات ومدرعات الأمن الأحياء وسط إطلاق نار في الهواء لترهيب الأهالي، وكذلك فعلت في زملكا وعربين بريف دمشق.

كما أشارت لجان التنسيق إلى أن نحو ألفيْ شخص اعتقلوا في الغوطة الشرقية بريف دمشق، كما اعتقل عشرات آخرون في دير الزور ودرعا وإدلب واللاذقية ودمشق.

وفي عدد من مدن محافظة درعا انطلقت عشية جمعة "الله أكبر" مظاهرات للمطالبة برحيل النظام السوري، وبث ناشطون تسجيلا لمظاهرتين في تسيل وداعل عبر فيهما المتظاهرون عن تضامنهم مع مدينة حمص.

وقد خرجت مظاهرات ليلية في عدة مناطق سورية ترفض الحوار مع النظام وتطالب برحيل الرئيس بشار الأسد. كما بث ناشطون تسجيلا لمظاهرات في كل من كرم الزيتون ودير بعلبة بحمص قالوا إنها للتضامن مع حي بابا عمرو ولتجديد المطالبة برحيل النظام.

وخرجت مظاهرة في بلدة كرناز بمحافظة حماة تضامنا مع أهالي مدينة حمص الذين يتعرضون لحملة عسكرية عنيفة. وأظهرت صور بثها على الإنترنت ناشطون معارضون دخول مدرعات وآليات الجيش السوري بلدة قلعة المضيق بمحافظة حماة، حيث سمع إطلاق نار كثيف، قال الناشطون إنه لترهيب الأهالي.

وقال نشطاء وسكان إن تعزيزات من الجيش وصلت إلى حواجز طرق في بلدات في أنحاء سهل حوران الجنوبي، حيث أطلقت القوات النار في الهواء لتفرقة الاحتجاجات الليلية.

وفي المقابل، تظاهر الآلاف عند الكورنيش البحري في مدينة طرطوس تأييدا للرئيس بشار الأسد ورفضا لما سموه التدخل الخارجي في شؤون سوريا، حسب وكالة سانا الرسمية للأنباء.

ونقلت قناة الإخبارية السورية الحكومية عن مصادر خاصة قولها إن السلطات المختصة تعتزم الإفراج قبل عيد الأضحى عن المعتقلين الذين لم تثبت التحقيقات تلوث أيديهم بدماء السوريين، حسب وصفها.

ومن جهة أخرى، قال رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر جاكوب كلنبرغر إن السلطات السورية سمحت للمنظمة الدولية بزيارة سجن حلب، وطالب بالدخول إلى جميع مراكز الاحتجاز. وأبدى تخوفه من عدم تلقي المصابين العلاج بشكل كامل.

على الصعيد السياسي، التقى الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي الخميس وفدا من المكتب التنفيذي للمجلس الوطني السوري المعارض، غداة موافقة دمشق على الخطة العربية لتسوية الأزمة السورية التي تقضي بوقف العنف وعقد مؤتمر حوار وطني مع كل مكونات المعارضة السورية.

وصرح عضو المكتب التنفيذي للمجلس الوطني السوري سمير النشار للصحفيين بأن الأمين العام أطلع الوفد على تفاصيل المبادرة العربية. وقال "أبلغنا الأمين العام بتخوفنا من عدم مصداقية النظام في تنفيذ وعوده"، مشيرا إلى أن "مدينة حمص كانت تقصف البارحة وصباح اليوم، وخلال انعقاد الاجتماع الوزاري وإعلان موافقة الحكومة السورية على الموافقة سقط 34 شهيدا".

وعما إذا كان المجلس الوطني يوافق على الدخول في حوار مع الحكومة السورية، قال "لا، لم نتحدث عن حوار، عرضنا الدخول في مفاوضات لانتقال السلطة من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي، وطالبنا بتنحي بشار الأسد عن السلطة".

وقال دبلوماسي عربي مسؤول شارك في الاجتماع إنه "من المنتظر أن تقوم هذه اللجنة التي تضم الأمانة العامة للجامعة العربية والدول الخمس الأعضاء في اللجنة ومن يرغب من الدول العربية بزيارة قريبة إلى دمشق لمتابعة تنفيذ الخطة العربية".

ويصف منتقدو الأسد عروضه السابقة بإجراء الحوار بأنها غير جادة ويقولون إن القتل يجب أن يتوقف قبل الشروع في أي محادثات ذات معنى.

لكن برهان غليون -وهو من الشخصيات البارزة في المجلس الوطني السوري- تساءل عما إذا كانت هذه الخطوة ستنفذ. وكتب غليون في صفحته على فيسبوك يقول إن النظام قبل المبادرة العربية خوفا من عزلته بين الدول العربية ومن ضعفه وعدم وجود خيارات أمامه، لكنه قال إن قبولها لا يعني أنه سيلتزم ببنودها.

وفي سوريا، قال سكان ونشطاء إنه ليست هناك مؤشرات حتى الآن على سحب القوات، وإن العمليات العسكرية ما زالت مستمرة.

أما على الصعيد الدولي، فقد قالت الولايات المتحدة الخميس إن عزلة النظام السوري سوف تزداد إذا واصل إعطاء وعود ولم يف بها لإنهاء العنف ضد مواطنيه.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية فيكتوريا نولاند إنه بعد مرور يوم على موافقة سوريا على ورقة جامعة الدول العربية لإنهاء العنف "أصبح لزاما على نظام الأسد أن يثبت أولا للجامعة العربية وثانيا للمجتمع الدولي على نطق أوسع، أنه يعني ما قاله عندما التزم بهذه الورقة".

وأضافت "من الواضح أن الجامعة العربية سوف تتوصل إلى استنتاجات في حال عدم الوفاء بكل هذه الوعود اليوم أو غدا أو بعد غد". وقالت "نحن نتوقع أنه إذا لم يف الأسد بوعوده للجامعة العربية فإن الأخيرة سوق تشعر بأنها تلقت وعودا ولم يتم الوفاء بها، وعندئذ يتعين عليها أن تتحرك".

من جهتها رحبت فرنسا والصين وروسيا بخطة الجامعة العربية. وقال بيان للخارجية الفرنسية إن فرنسا تساند جهود الجامعة العربية لإنهاء القمع الدموي في سوريا.

وأضاف البيان "نحيي بشكل خاص خطة التحرك التي تتضمن وقف القمع وتحرير السجناء وإعادة الجيش إلى الثكنات واحترام حرية الصحافة وحرية دخول المؤسسات الإعلامية الدولية إلى سوريا". وقال البيان إنه سيتم الحكم على الرئيس السوري من خلال تصرفاته.

وقال المتحدث باسم الخارجية الصينية هونغ لي "نعتقد أن هذه تمثل خطوة هامة نحو تهدئة الوضع في سوريا والشروع مبكرا في عملية سياسية شاملة بمشاركة كبيرة من جميع الأطراف في سوريا".

ونقلت قناة روسيا اليوم عن الناطق باسم وزارة الخارجية الروسية ألكسندر لوكاشيفيتش قوله في مؤتمر صحفي "إننا نرحب بمبادرة الجامعة العربية المتفق عليها حول سوريا".

وفي السياق تناول وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو مع وزير الدولة القطري لشؤون التعاون الدولي خالد بن محمد العطية الاتفاق الذي توصلت إليه سوريا مع جامعة الدول العربية حول خطة سلام تنهي الأزمة الراهنة.

تصريح صحفي حول اجتماع وفد المجلس الوطني السوري مع أمين عام جامعة الدول العربية

بيان (3.11.2011)

تلبيةً لدعوةٍ رسمية من جامعة الدول العربية، التقى وفدٌ من المكتب التنفيذي للمجلس الوطني السوري الخميس (3 تشرين ثاني/ نوفمبر 2011) معالي الأمين العام الدكتور نبيل العربي في مقر الجامعة في القاهرة، للبحث بشأن الجهود العربية المتعلقة بالأوضاع في سورية والعنف الدموي الذي يمارسه النظام.

أكد الأمين العام للوفد أن المجلس الوطني السوري "طرف أصيل" في الجهود الإقليمية والدولية الخاصة بسورية، وأن جهود الجامعة تنصب على إيقاف نزيف الدم، وأن المبادرة التي تقدمت بها تشدد على التنفيذ الفوري لوقف عمليات القتل التي يقوم بها النظام، والإفراج عن المعتقلين، وسحب عناصر الأمن والميليشيات والشبيحة من كافة المدن والبلدات والقرى، والسماح لممثلي منظمات الجامعة ووسائل الإعلام العربية والدولية برصد ومراقبة سلوك النظام السوري، وإطلاع الرأي العام على الانتهاكات والخروقات التي تقوم بها أجهزته.

وقد أثنى وفد المجلس الوطني على الجهود العربية الرامية لحقن الدم السوري وشدد على النقاط الآتية:

1. إن سلوك النظام السوري على مدى عقود يؤكد مسؤوليته عما وصلت إليه البلاد من تردّ في المجالات كافة، الأمر الذي يُحتم رحيله بكافة رموزه ورفض شعبنا للحوار معه، وضرورة تسليم السلطة إلى حكومة تمثل الشعب السوري وخياراته الحرّة.

2. إن النظام السوري بدأ منذ لحظة الإعلان عن التزامه بمبادرة الجامعة في ارتكاب خروقات جسيمة، وقدّم وفد المجلس الوطني تقريراً مفصلاً لما جرى خلال الساعات التي تلت الإعلان، متضمناً أسماء الشهداء، وطبيعة أعمال القصف والتدمير والدهم والاعتقال، خاصةً في مدينة حمص البطلة.

3. إن المجلس الوطني السوري يحث الدول العربية ودول العالم على مراقبة سلوك النظام المعروف بالمراوغة والاحتيال، واتخاذ المواقف الصارمة تجاهه، بما يمنعه من الاستمرار في استغلال الوقت لارتكاب مزيد من جرائم القتل.

هذا وقد التقى وفد المجلس الوطني عقب اللقاء مع المعتصمين السوريين والعرب أمام مقر جامعة الدول العربية، حيث استمع إلى ملاحظاتهم وأجاب على أسئلتهم وقدم شرحا للمجالات التي يتحرك ضمنها المجلس الوطني، مقدراً التفاف الشارع السوري حول المجلس بوصفه ممثلا للثورة والشعب وضميراً حياً للحراك الثوري في سورية.

المجلس الوطني السوري - المكتب التنفيذي

أعضاء في المجلس الوطني يلتقون وزير الخارجية الكندي

رصد (3.11.2011)

قام عضوا المجلس الوطني السوري الدكتور هشام مروة و المهندس حسان الهاشمي بزيارة لسعادة وزير الخارجية الكندي الذي أكد دعم بلاده للثورة السورية.

وفي بيان وزير الخارجية اليوم، أكد فيه سعادته الموقف الداعم للثورة السورية والمجلس الوطني ضد آلة القتل والتدمير الذي يمارسه النظام المجرم، وأشار إلى اللقاء الذي جمعه بوفد المجلس ودعمه الكامل للتغيير في سورية نحو الحرية و الديمقراطية

وفد من المكتب التنفيذي للمجلس الوطني يزور خيمة الاعتصام أمام مقر الجامعة العربية

رصد (3.11.2011)

قام وفد ضم ستة من المكتب التنفيذي للمجلس الوطني إضافة إلى أمين سر الأمانة العامة بزيارة خيمة الاعتصام التي نفذها شبان سوريون وعرب أمام مقر جامعة الدول العربية للمطالبة بعزل النظام وتجميد عضويته، وقد التقى الوفد عدداً من المعتصمين حيث تبادل معهم الحديث حول التطورات في سورية وأجاب عن أسئلتهم واستفساراتهم، وقدم لهم شرحا حول برامج عمل المجلس الوطني والمكاتب التي تم إنشاؤها، ولقيت الزيارة ترحيبا كبيرا وتأكيداً من قبل المعتصمين على الالتفاف الشعبي حول المجلس الوطني بصفته ممثلا للشعب والثورة في سورية.

الجامعة العربية تطلب قوائم بالمعتقلين والمختطفين لدى نظام بشار الأسد

رصد (3.11.2011)

طلبت جامعة الدول العربية من المجلس الوطني السوري أثناء زيارة قام بها وفد رفيع من المجلس الخميس إلى مقر الجامعة في القاهرة تزويدها بقوائم تضم أسماء المعتقلين والمختطفين من قبل أجهزة أمن نظام بشار الأسد، وذلك بغية مطالبة النظام بالإفراج عنهم.

وانطلاقا من ذلك يدعو المجلس الوطني كافة المظمات الحقوقية والهيئات الداعمة للثورة بتزويده بقوائم الأشخاص الذي تم اعتقالهم أو اختطفاهم من قبل النظام والميليشيات التابعة له وأسماء المفقودين أيضا لغرض متابعة ملفاتهم عبر فريق العمل الذي تم فرزه من قبل الأمانة العامة للجامعة العربية.

الغضبان: لن نتخلّى عن الهدف الأساس في تغيير النظام السوري

أخبار المستقبل (3.11.2011)

أوضح عضو المجلس الوطني السوري المعارض نجيب الغضبان أنّه "غداً الجمعة وكما في كل جمعة سيخرج الشعب السوري في كل المدن للتظاهر، وسيكون هناك زخم أكبر لامتحان النظام السوري في مدى مصداقيته بتطبيق المبادرة العربية التي تقضي بوقف العنف، وسيثبُت للعالم مدى عدم مصداقية هذا النظام"، وأضاف: "نحن في لقائنا مع أمين عام جامعة الدول العربية (نبيل العربي) لم نكن سلبيين بل كنا إيجابيين لأن ما نريده هو وقف العنف والقتل، وإذا تحقق ذلك عبر المبادرة العربية فهذا جيد، لكننا لن نتخلى عن الهدف الأساسي وهو تغيير النظام والانتقال إلى نظام ديمقراطي".

وفي حديث لقناة أخبار المستقبل"، قال الغضبان: "بعض الشخصيات المعارضة في الداخل هم في ظروف في غاية الصعوبة، ولذا لهم رأيهم في موضوع الحوار، أما نحن فلسنا مع الحوار مع القتلَة، إلا إذا كان الأمر باباً لتأمين مخرج لـ(الرئيس السوري) بشار الأسد وتحقيق التغيير في النظام، وفي النهاية فإنّ كل متورّط في عمليات القتل يجب محاسبته". ورداً على سؤال، أجاب الغضبان: "أنا برأيي أنّ الطرفين (النظام السوري وجامعة الدول العربية) كانا بحاجة لبعضهما البعض، فالنظام كان بحاجة لمهلة ولعمل سياسي ما بعدما ازدادت عزلته وفشل أسلوبه الأمني، والنظام العربي الرسمي كان بحاجة لإظهار نفسه أنّه يعمل لحلّ الأزمة، وإذا كان لا بدّ من هذه الخطوة لتحقيق خطوة تالية تمهّد للتغيير في سوريا فلا بأس".

السرميني: الجيش السوري يطلب إخلاء حي بابا عمرو بحمص تمهيداً لقصفه

لبنان الآن (3.11.2011)

أعلن عضو المجلس الوطني السوري محمد سرميني أن المجلس وجّه أمس نداءً إلى جامعة الدول العربية والدول الراعية للمبادرة العربية حذّر فيه من "هجمة شرسة" يشنّها النظام السوري على مدينة حمص.

وفي حديث لصحيفة "الشرق الأوسط"، أشار السرميني إلى أن المعلومات الواردة من حمص تفيد بوجود نحو 40 دبابة قرب حي بابا عمرو في المدينة، وأن الجنود ينادون السكان عبر مكبرات الصوت لإخلاء المنطقة تمهيداً لقصفها، ونبّه السرميني من أن حمص "ستكون مدينة منكوبة" وعلى الدول العربية والمنظمات العربية التحرك السريع لإنقاذها.

المالح: النظام السوري مدمن للقتل.. وقبولُه المبادرة العربية هو لكسب للوقت

رويترز (3.11.2011)

لفت الناشط السوري المعارض هيثم المالح إلى أن حكومة الرئيس السوري بشار الأسد "مُدمنة للقتل، ولن تتوقف عن إراقة الدماء رغم اتفاقها مع الدول العربية على إنهاء حملة القمع التي يشنها الجيش على المُحتجين". وقال المالح لوكالة "رويترز" إنه يعتقد أن الأسد "لم يقبل الاتفاق الا لكسب الوقت لكي يتشبث بالسلطة وليؤجل سقوطه، فالاتفاق لن يحترم لأن النظام لا يمكن شفاؤه من إدمانه القتل سريعاً".

ووصف المالح اجتماع جامعة الدول العربية بخصوص سوريا بأنه "غير مثمر"، معرباً عن أمله في أن "تبدأ الجامعة التعامل بجدية مع مطالب المحتجين بدلا من الحديث مع الحكومة السورية"، وقال إن "الشعب السوري قرر أن النظام يجب أن يرحل، ولذا فلا يمكن أن يجرى حوار لا يتضمن رحيل النظام القاتل"، وذكر المالح أن "موافقة الحكومة الشفهية على المبادرة العربية لن تكون لها قيمة قبل أن يتم العمل على أساسها، فإذا قبل النظام بمبادرة الجامعة العربية بالكلام ولم يقبلها في التنفيذ في أرض الواقع فذلك يعني أنه لم يقبل المبادرة".

ورأى المالح أن "التدخل العسكري الأجنبي في سوريا غير وارد، إلا إذا أمرت الأمم المتحدة سوريا بوقف أعمال العنف وتجاهلت دمشق الدعوة، فيمكن حينئذ أن تصدر المنظمة الدولية تفويضا باستخدام القوة بموجب البند السابع من ميثاقها، وإذا صدر مثل هذا القرار ضد الحكومة السورية بموجب البند السابع من ميثاق الامم المتحدة يستطيع مجلس الامن الدولي عندئذ أن يتخذ اجراءات عسكرية. لكن مثل هذه الخطوة يجب ألا يقدم عليها الا الامم المتحدة لا دول منفردة".

المعارضة السورية تبحث مع العربي «الخروقات الجسيمة» للمبادرة

الشرق الأوسط (3.11.2011)

شككت المعارضة السورية مجددا أمس بإمكانية التزام النظام السوري موجبات المبادرة العربية رغم إعلانه الموافقة عليها. واستند المعارضون السوريون الذين التقوا في القاهرة أمس الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، إلى استمرار عمليات القتل، وتحديدا في حمص التي حذروا من تحولها إلى «مدينة منكوبة».

وقال عضو المجلس الوطني السوري محمد سرميني لـ«الشرق الأوسط» إن المجلس وجه نداء إلى الجامعة العربية والدول الراعية للمبادرة من «هجمة شرسة» يشنها النظام على المدينة، مشيرا إلى أن المعلومات الواردة من حمص تفيد بوجود نحو 40 دبابة قرب حي بابا عمرو في المدينة، وأن الجنود ينادون السكان عبر مكبرات الصوت لإخلاء المنطقة تمهيدا لقصفها، ومحذرا من أن حمص «ستكون مدينة منكوبة» وعلى الدول العربية والمنظمات العربية التحرك السريع لإنقاذها.

وأصدر المجلس الوطني السوري بيانا عن لقاء وفد المكتب التنفيذي مع الأمين العام للجامعة العربية الذي خصص «لبحث بشأن الجهود العربية المتعلقة بالأوضاع في سوريا والعنف الدموي الذي يمارسه النظام». وقال البيان إن الأمين العام «أكد للوفد أن المجلس الوطني السوري (طرف أصيل) في الجهود الإقليمية والدولية الخاصة بسوريا، وأن جهود الجامعة تنصب على إيقاف نزيف الدم، وأن المبادرة التي تقدمت بها تشدد على التنفيذ الفوري لوقف عمليات القتل التي يقوم بها النظام، والإفراج عن المعتقلين، وسحب عناصر الأمن والميليشيات والشبيحة من كافة المدن والبلدات والقرى، والسماح لممثلي منظمات الجامعة ووسائل الإعلام العربية والدولية برصد ومراقبة سلوك النظام السوري، وإطلاع الرأي العام على الانتهاكات والخروقات التي تقوم بها أجهزته».

وإذ أثنى وفد المجلس الوطني على «الجهود العربية الرامية لحقن الدم السوري»، شدد على أن «سلوك النظام السوري على مدى عقود يؤكد مسؤوليته عما وصلت إليه البلاد من ترد في المجالات كافة، الأمر الذي يحتم رحيله بكافة رموزه ورفض شعبنا للحوار معه، وضرورة تسليم السلطة إلى حكومة تمثل الشعب السوري وخياراته الحرة».

وأشار البيان إلى أن «النظام السوري بدأ منذ لحظة الإعلان عن التزامه بمبادرة الجامعة في ارتكاب خروقات جسيمة»، موضحا أن وفد المجلس الوطني «قدم تقريرا مفصلا لما جرى خلال الساعات التي تلت الإعلان، متضمنا أسماء الشهداء، وطبيعة أعمال القصف والتدمير والدهم والاعتقال، خاصة في مدينة حمص البطلة». وحض المجلس الدول العربية ودول العالم على «مراقبة سلوك النظام المعروف بالمراوغة والاحتيال، واتخاذ المواقف الصارمة تجاهه، بما يمنعه من الاستمرار في استغلال الوقت لارتكاب مزيد من جرائم القتل».وقد التقى وفد المجلس الوطني المعتصمين السوريين والعرب أمام مقر جامعة الدول العربية، حيث استمع إلى ملاحظاتهم وأجاب عن أسئلتهم، وقدم شرحا للمجالات التي يتحرك ضمنها المجلس الوطني، مقدرا «التفاف الشارع السوري حول المجلس بوصفه ممثلا للثورة والشعب وضميرا حيا للحراك الثوري في سوريا».

وعلمت «الشرق الأوسط» أن المعارضة السورية لديها وجهتا نظر، فهناك من رفع سقف مطالبه برحيل النظام ومن وافق على الإصلاحات وبدء الحوار، وهناك من يرى أن الوقت متأخر، وأن المبادرة العربية قد تقلل من تكلفة الخسائر في سوريا، تجنبا لما حدث من تدخلات في الثورة الليبية.

وكان العربي قد التقى ظهر أمس مع عدد من سفراء دول العالم المعتمدين لدى مصر وفي مقدمتهم سفراء أميركا وأوروبا وأفريقيا والصين وفرنسا وروسيا وتركيا والبرازيل وأطلعهم على ما تم التوصل إليه من اتفاق مع سوريا خلال اجتماعات وزراء الخارجية العرب وقبول سوريا للحل العربي. وأكد الجميع أن تنفيذ المبادرة العربية ضروري للحل، لكن بعض الحضور تساءل عما سيحدث إذا لم تلتزم سوريا، وكانت الإجابة هي أنه على دمشق أن تتحمل المسؤولية في عدم التنفيذ، كما وجه العربي نداء عاجلا إلى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح للتوقيع على المبادرة الخليجية.

وتقوم اللجنة العربية المعنية بالأزمة السورية التي ترأسها قطر وتضم في عضويتها مصر والجزائر والسودان وسلطنة عمان والأمين العام للجامعة العربية ومن يرغب من الدول العربية بزيارة مرتقبة إلى دمشق لمتابعة تنفيذ الخطة العربية بشأن الإصلاح التي وافقت عليها سوريا بلا تحفظ.إلى ذلك، حذر تيار «بناء الدولة» المعارض في سوريا السلطة من «التهرب من التزاماتها» بتنفيذ بنود الاتفاق بين الجامعة العربية والسلطة السورية ومن محاولة «تقويض» المبادرة العربية.

ودعا التيار الذي يرأسه المعارض لؤي حسين السلطة في سوريا إلى تحمل مسؤولياتها الوطنية وأن تتوقف نهائيا عن قمع معارضيها. وذلك بعد أن رحب التيار «بما آلت إليه مبادرة الجامعة العربية» في بيان صدر يوم أمس أعلن فيه التيار عن موافقته على المبادرة العربية «بمجملها وببنودها كأساس مقبول لإنهاء الحالة العنفية التي سادت البلاد طيلة الأشهر التي عاشتها انتفاضة شعبنا حتى الآن».

وأكد التيار أنه سيسعى «لتكون هذه المبادرة بوابة انتقال البلاد إلى صراع سياسي سلمي»، وتمنى التيار على جميع أطياف وفرقاء المعارضة السورية قبول المبادرة «كي لا تتذرع السلطة بموقفهم لخرق الاتفاق». وقال التيار إنه بناء على هذه المبادرة، واختبارا لجدية السلطة السورية بتنفيذ التزاماتها، يتمنى على جميع المتظاهرين الخروج «بمظاهراتهم السلمية مظهرين سلميتهم بوضوح بيّن». وأنه «لن يكون من المقبول إطلاقا في هذه الفترة من أي متظاهر أو محتج استخدام أي شكل من أشكال العنف لأي سبب كان»، داعيا الجميع إلى «التحلي بضبط النفس».

كما دعا تيار بناء الدولة السورية يوم أمس إلى تأسيس «لجنة رصد مركزية» لرصد مدى التزام السلطة السورية ببنود الاتفاق الذي وقعته مع اللجنة الوزارية العربية، وكذلك لرصد حالات إطلاق النار والاعتقالات والاختطاف من أي طرف كان، ليصار إلى توثيقها لدى لجنة الرصد المركزية بدمشق، لتقوم بدورها بإطلاع اللجنة الوزارية العربية عليها، تطبيقا لما جاء في مبادرة الجامعة العربية. ودعا التيار منظمات وجمعيات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وجميع الناشطين الحقوقيين والمدنيين في سوريا لتشكيل لجنة رصد مركزية يكون لها لجان محلية في المحافظات والمدن والبلدات السورية.

تحذير دمشق من الإخلال بالمبادرة العربية

وكالات (3.11.2011)

حذرت الولايات المتحدة النظام السوري من أنه إذا لم يطبق التزاماته الواردة في الخطة العربية للخروج من الأزمة فإن عزلته ستزداد على الساحة الدولية، وذلك في وقت أمهلت الجامعة العربية دمشق 15 يوما لتنفيذ الخطة قبل بدء الحوار مع المعارضة.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية فيكتوريا نولاند أمس الخميس إن بلادها لم تر مؤشرات على أن نظام الرئيس السوري بشار الأسد لديه النية لاحترام التعهدات التي قطعها.

ورفضت المتحدثة الأميركية التحليلات القائلة إن المبادرة العربية تتيح للنظام السوري كسب الوقت. وقالت "إذا لم يف الأسد بالوعود التي قطعها للجامعة العربية فإن المنظمة ستشعر بأن هناك وعودا قطعت ونكث بها وسيتحتم عليها التحرك ردا على ذلك".

وأكدت أن الولايات المتحدة تعتبر أن الضغوط الدولية على نظام الأسد تتزايد، لا سيما من دول مثل روسيا وتركيا. وجددت دعوة بلادها لتنحي الرئيس السوري.

من جانب آخر قال أحمد بن حلي -نائب الأمين العام للجامعة العربية- إن السلطات السورية أمامها 15 يوما لتنفيذ بنود الخطة التي اقترحتها الجامعة لحل الأزمة السورية قبل بدء الحوار بين النظام والمعارضة.

ونقلت وكالة الأنباء الألمانية عن بن حلي قوله إن "المبادرة العربية لا تزال في مقدمتها"، وأكد أن الحوار بين السلطات السورية والمعارضة "سيتم في مقر الجامعة وبرعايتها".

وكان النظام السوري قد وافق "من دون تحفظ" على خطة الجامعة العربية للخروج من الأزمة والتي تنص على الوقف النهائي لأعمال العنف والإفراج عن جميع المعتقلين وانسحاب الجيش من المدن ومنح المراقبين ومندوبي وسائل الإعلام الدولية حرية التنقل، وذلك قبل بدء حوار بين النظام والمعارضة.

من جانبها شككت لجان التنسيق المحلية -التي تمثل حركة الاحتجاج في الداخل- في "جدية قبول النظام السوري ببنود مبادرة الجامعة العربية"، وأشارت إلى أن تواصل سقوط القتلى "يؤكد نوايا النظام الحقيقية في الاستمرار بمواجهة الحراك الثوري السلمي بالقتل".

ودعت اللجان إلى التظاهر السلمي اليوم الجمعة، وطالبت الشعب السوري بالتحقق من نوايا النظام عبر استمرارهم في كافة أشكال الاحتجاج.

وفي السياق قال عضو المكتب التنفيذي للمجلس الوطني السوري سمير النشار إن وفد المجلس أبلغ الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي خلال لقائهم به أمس بالقاهرة "تخوفهم من عدم مصداقية النظام في تنفيذ وعوده".

وعن ما إن كان المجلس الوطني يوافق على الدخول في حوار مع الحكومة السورية قال النشار إن الوفد لم يتحدث عن حوار ولكن عرض "الدخول في مفاوضات لانتقال السلطة من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي"، وطالب بتنحي بشار الأسد عن السلطة.

من جانب آخر دعا "تيار بناء الدولة السورية" منظمات وجمعيات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وجميع الناشطين الحقوقيين والمدنيين في سوريا لتشكيل لجنة رصد مركزية يكون لها لجان محلية في المحافظات والمدن والبلدات السورية لرصد مدى التزام السلطة ببنود الاتفاق الذي وقعته مع اللجنة الوزارية العربية.

وطالب التيار المعارض في بيان له سلطات حزب البعث الحاكم بـ"رصد حالات إطلاق النار والاعتقالات والاختطاف من أي طرف كان لتوثيقها لدى لجنة الرصد المركزية بدمشق لتقوم بدورها بإطلاع اللجنة الوزارية العربية عليها تطبيقا لما جاء في مبادرة الجامعة العربية".

من جهتها اعتبرت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين الاتفاق النهائي بين سوريا والجامعة العربية خطوة في الاتجاه الصحيح "إذا توفرت الآليات الضرورية لتنفيذ الاتفاق على الأرض".

وطالبت اللجنة الشيوعية في بيان لها بتوفير المناخ الضروري لبدء الحوار الوطني الشامل والجدي، ووقف كامل لأعمال العنف من أي مصدر كان، والإفراج عن المعتقلين على خلفية الأحداث، وإخلاء المدن من أية مظاهر مسلحة.

وطالبت أن تكون دمشق هي المقر الوحيد للحوار الوطني، واعتبرت أنه "من المفيد -بالإضافة إلى الجامعة العربية- حضور جلسات الحوار من ممثلي الدول الصديقة مثل روسيا والصين والبرازيل وجنوب أفريقيا والهند وإيران".

تجدر الإشارة إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تطالب فيها بعض أطياف معارضة الداخل بحضور كل من روسيا وإيران وبعض الدول التي تدعم النظام السوري.

موافقة دمشق على الخطة العربية لم توقف سقوط القتلى والاعتقالات

الحياة - وكالات (3.11.2011)

بعد يوم على اعلان دمشق موافقتها على خطة الجامعة العربية لتسوية الازمة في سورية، والتي قضت بوقف اعمال العنف وباخلاء المدن والاحياء السكنية من المظاهر المسلحة، استمرت المواجهات امس بين القوى الامنية والمتظاهرين. وقتل عشرون مدنياً على الاقل في احياء عدة من مدينة حمص وفق حصيلة اوردها المرصد السوري لحقوق الانسان. كما قامت قوات الامن السورية باعتقال اكثر من ثماني شخصاً في دير الزور والقرى المجاورة.

وابلغ الامين العام للجامعة العربية نبيل العربي امس سفراء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن في القاهرة بنتائج الاجتماع الوزاري في شأن سورية، وأعلن عقب اللقاء أن الحوار الوطني السوري سيعقد في القاهرة. كما دعا وسائل الإعلام العربية والدولية لزيارة سورية للاطلاع على الوضع هناك والإبلاغ عنه. والتقى العربي وفدا من المكتب التنفيذي للمجلس الوطني السوري برئاسة بسمة القضماني. وقال عضو الأمانة العامة للمجلس جبر الشوفي لـ «الحياة» ان العربي اطلعهم على مطالب الجامعة من النظام السوري. وأكد أن مهلة الأسبوعين «ليست مهلة للنظام لكي يستمر في ارتكاب المجازر». فيما ابلغه الوفد أن ما يريده الشعب السوري هو انتقال السلطة وتسليمها لممثلين حقيقيين للشعب.

وفي الداخل اعلنت لجان التنسيق المحلية انها تشكك في جدية قبول النظام السوري بنود مبادرة الجامعة العربية. ودعت الى التظاهر غداً الجمعة التي اطلقت عليها «جمعة التظاهر السلمي». واعلنت اللجان انها تدعو ابناء الشعب السوري الى التحقق من نوايا النظام من خلال استمرارهم في اشكال الاحتجاج كافة.

واعرب عضو المجلس رضوان زيادة لـ «الحياة» عن الشكوك في تنفيذ النظام السوري لبنود الاتفاق. وقال ان رد النظام على المبادرة العربية جاء من خلال استمرار المواجهات بين القوات الامنية والمتظاهرين وسقوط القتلى امس في حمص. وقال ان المعارضة تريد ضغطاً عربياً حقيقياً على النظام، كما تريد موقفاً قوياً يستطيع الوقوف في مواجهة موقفي روسيا والصين. وفي الوقت ذاته اعتبر ان موافقة النظام السوري على المبادرة العربية يعتبر نصراً للمعارضة لأنه يعني ان النظام بات مقتنعاً انه لن يستطيع القضاء على التظاهرات بواسطة الحل الامني.

من جهة اخرى، قال مصدر في الجامعة العربية ان اللجنة العربية المعنية بالازمة السورية عقدت اجتماعا امس على مستوى المندوبين الدائمين برئاسة مدير الادارة العربية في وزارة الخارجية القطرية ابراهيم السهلاوي، وهو أول اجتماع لهذه اللجنة التي تعتبر آلية جديدة لتنفيذ خطة العمل العربية. وتم رصد مبلغ مليون دولار لتغطية النشاطات التي اوكلت للامانة العامة بموجب هذه الخطة.

وشدد المصدر على ان وزراء الخارجية العرب حصلوا على وعود قاطعة من النظام السوري بعدم التعرض للمتظاهرين وعدم اراقة الدماء ومن ثم الافراج عن جميع المعتقلين السوريين الموجودين في السجون وسحب جميع المظاهر المسلحة والعسكرية من جميع الشوارع والمدن.

ومن جهتها، رحبت قوى المعارضة في الداخل بالاتفاق الذي تم بين الجامعة العربية والحكومة السورية. واعتبر قدري جميل انه خطوة في الاتجاه الصحيح يمكن ان تشكل حلاً آمناً للخروج من الازمة العميقة التي تعصف بالبلاد.

وفي نيويورك تستعد الدول الغربية لاحتمال تقديم مشروع قرار يعنى بحقوق الإنسان في سورية للتصويت عليه في الجمعية العامة للأمم المتحدة لكنها رهنت ذلك بمدى الاستعداد العربي لتبني هذا المشروع، وتركت الساحة مفتوحة أمام المبادرة العربية لقيادة أي تحرك أوروبي في الساحة الدولية.

وقال مسؤول أوروبي اشترط عدم ذكر اسمه إن فرنسا وبريطانيا وألمانيا قدمت في اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة مشروع قرار حول أوضاع حقوق الإنسان في سورية، إلا أن تقديم المشروع كان إجرائياً «احتياطاً» لاحتمال طرحه على التصويت في حال وافقت دولة أو دولتان عربيتان على المشاركة في تقديم المشروع الى التصويت.

وينتظر الأوروبيون النتائج العملية للمبادرة العربية ليقرروا الخطوات التي سيتخذونها في الأمم المتحدة. وفي حال تطور الأوضاع نحو التصويت، سيتم التصويت في ٢٣ الشهر الجاري على مشروع قرار حقوق الإنسان، ما لم يتخذ قرار التخلي عنه.

وقال المسؤول الأوروبي إن على الأوروبيين انتظار ما يتوفر من نوافذ وأن «لا مجال لأي إجراء في مجلس الأمن طالما أن وساطة الجامعة العربية مستمرة».

العربي أطلع وفد المجلس الوطني السوري على تفاصيل المبادرة العربية

أ ف ب (3.11.2011)

التقى الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي اليوم الخميس وفداً من المكتب التنفيذي للمجلس الوطني السوري المعارض، وذلك غداة موافقة دمشق على الخطة العربية لتسوية الأزمة السورية.

وأعلن عضو المكتب التنفيذي للمجلس الوطني السوري سمير النشار للصحافيين بعد الاجتماع أن العربي أطلع الوفد على "تفاصيل المبادرة العربية والهدف منها في إطار حرص جامعة الدول العربية على إيجاد حلّ عربي للأزمة السورية يرتكز على ضرورة وقف إسالة الدماء في سوريا".

ورداً على سؤال عن ضمانات حصل عليها وزراء الخارجية العرب بتنفيذ دمشق للخطة العربية، قال النشار: "العربي أبلغنا بأن هناك لجنة وزارية عربية في حالة انعقاد دائم سوف تراقب الوضع السوري ومتابعة تنفيذ الخطة العربية، ونحن من جهتنا أبلغنا الأمين العام بتخوّفنا من عدم مصداقية النظام في تنفيذ وعوده"، مشيرا الى أن "مدينة حمص كانت تُقصَف البارحة وصباح اليوم، وخلال انعقاد الاجتماع الوزاري وإعلان موافقة الحكومة السورية على الموافقة سقط 34 شهيداً".

وعمّا إذا كان المجلس الوطني يوافق على الدخول في حوار مع الحكومة السورية، قال النشار: "لا، لم نتحدث عن حوار، عرضنا الدخول في مفاوضات لانتقال السلطة من نظام استبدادي الى نظام ديمقراطي، وطالبنا بتنحي بشار الاسد عن السلطة".

من جهة اخرى، قال مصدر في جامعة الدول العربية ان "اللجنة العربية المعنية بالأزمة السورية عقدت صباح اليوم الخميس اجتماعا على مستوى المندوبين الدائمين برئاسة مدير الادارة العربية في وزارة الخارجية القطرية ابراهيم السهلاوي وذلك كأول اجتماع لهذه اللجنة التي تعتبر آلية جديدة لتنفيذ خطة العمل العربية"، وقال دبلوماسي عربي

مسؤول شارك في الاجتماع انه "من المنتظر أن تقوم هذه اللجنة التي تضم الامانة العامة للجامعة والدول الخمس الاعضاء في اللجنة ومن يرغب من الدول العربية بزيارة قريبا الى دمشق لمتابعة تنفيذ الخطة العربية"، وأضاف أن "وزراء الخارجية العرب رصدوا مبلغ مليون دولار لتغطية الأنشطة ذات الصلة بالمهام الموكلة للأمانة العامة للجامعة العربية لمتابعة تنفيذ الخطة".

وشدد المصدر على ان وزراء الخارجية العرب "حصلوا على وعود قاطعة من النظام السوري بعدم التعرض للمتظاهرين وعدم اراقة الدماء ومن ثم الافراج عن جميع المعتقلين السوريين الموجودين في السجون السورية وسحب جميع المظاهر المسلحة والعسكرية من جميع الشوارع والمدن".

بن علوي لـ«الحياة»: التدخل الأجنبي في سورية مرفوض والتغيير حتمي... ونفضّل آلية سلمية

الحياة (3.11.2011)

أعرب الوزير العُماني المسؤول عن الشؤون الخارجية، عضو اللجنة الوزارية العربية المكلفة متابعة ملف الأزمة السورية، يوسف بن علوي بن عبدالله عن أمله بإنقاذ سورية «من وطأة الزلزال، بأقل التكاليف».

وقال في حديث إلى «الحياة» في مسقط قبيل اجتماع المجلس الوزاري للجامعة العربية في القاهرة الأربعاء أن التدخل العسكري الأجنبي في سورية «مرفوض بإجماع الدول العربية، ولكن لا يمكن أحداً أن يمنع شيئاً في عالم اليوم» مذكّراً بأن «أميركا غزت العراق ولم يستطع أحد أن يوقفها أو يحاسبها». وأعرب عن اقتناعه بأن التغيير في سورية وسواها من الدول العربية بات «حتمياً والأفضل أن يكون سلمياً».

وسئل بن علوي هل بُلِّغ الاتفاق «النهائي» الذي أعلنت دمشق عشية اجتماع المجلس الوزاري العربي، التوصل إليه مع اللجنة العربية، فأجاب: «نتوقع أن تترك سورية حالة العنف وتنظر إلى المكاسب التي يمكن أن تتحقق لمصلحتها، والخروج من حالة المواجهة مع المعارضين. ما وُضِع في اقتراحات اللجنة هو استجابة لمبدأ واحد: خروج سورية من الأزمة، وهذا لا يمكن أن يتحقق بارادة طرف واحد، بل لا بد من وسيلة لإقناع طرفي المشكلة بأهمية حل الأزمة بوسائل تشجع النظر إلى المستقبل». واستدرك أن «التغييرات في البلدان العربية، ومنها سورية، أصبحت حتمية، لكن الجميع يدرك أن الأفضل أن يكون التغيير المنشود سلمياً، فيأتي الاقتناع بحتمية التغيير من السلطات أولاً، والاقتناع بأن الوقت حان للخروج من ضيق السلطة الوطنية إلى رحابة المجتمع الذي يعدّ أساس التطور».

وهل أُبلِغت اللجنة العربية قبول دمشق الحوار مع أطراف المعارضة السورية تحت مظلة الجامعة العربية في القاهرة، أجاب بن علوي: «سمعتم عن الإشارات والتسريبات بأن التوجه هو إلى القبول، على أن يعلن ذلك خلال اجتماع مجلس الجامعة وهذا هو المنتظر. نأمل بأن يكون صحيحاً، وإن كان كذلك سننتقل إلى مرحلة وضع آلية لتنفيذ المبادرة العربية. سنزيد الجهود لتحقيق الحوار بين المعارضة السورية والسلطة، وهو ليس هدفاً في حد ذاته بل وسيلة، إذ يجب أن تكون هناك شراكة حقيقية بين المعارضين بكل أطيافهم، والدولة التي أدارت الحكم لمدة خمسين سنة. الشراكة يجب أن تكون حقيقية، ففي العالم العربي الغالبية هي الفئة الصامتة».

وسئل ألم يكن هناك ما يمكن تسميته «إنذار الفرصة الأخيرة»، وجهته اللجنة العربية إلى النظام السوري فقال: «ليست فرصة أخيرة، بل هي ممارسة الشِّدّة في الاقناع. اللجنة العربية التي لديها تفويض من مجلس الجامعة مطلوب منها أن تمارس أقصى شِدّة في الإقناع، والهدف هو لمصلحة سورية وليس انتقاصاً من أحد. يجب أن يكون للمعارضة دور أساسي في حماية أمن سورية، وحماية المستقبل، ووضع تصور جديد للبلد. وفي حال قبلت دمشق والمعارضة المبادرة العربية، ستكون الجامعة شريكاً في التهيئة للمستقبل». وعما إذا كان هناك تلويح بتجميد عضوية سورية في الجامعة، سبق قبولها المبادرة، أجاب بن علوي: « لا، لم يكن هناك حديث (عن التجميد)، لكن الأمر مفهوم، ولدينا سوابق. لا يمكن الجامعة أن تقف جامدة (إزاء الأزمة) فبذاك تقضي على نفسها».

وهل يتوقع قبول النظام السوري حواراً مع جماعة «الاخوان المسلمين»، أجاب: «نتكلم عن كل أطراف المعارضة، والمهم أن يكون سورياً، فليست للأمر علاقة بالانتماءات الفكرية» لأي تيار أو هيئة معارضة.

وعن التعارض بين المبادرة العربية وتشديد واشنطن على أولوية تنحي الرئيس بشار الأسد قبل الحوار، قال بن علوي: «أميركا ليست لها سلطة على سورية ولا على العرب. أميركا لا تقرر نيابة عن أحد، وهذا أمر محسوم.

الأميركيون قالوا أنهم يؤيدون إجراءات وردت في المبادرة. في سورية نظام جمهوري مفهومه هو تداول السلطة، والظروف الحالية ستؤكد على هذا الأمر، بما يرتضيه الشعب السوري».

ونفى وجود مشاورات بين اللجنة العربية وواشنطن في شأن المبادرة. وعن تحذير الرئيس بشار الأسد من «زلزال سيحرق المنطقة» إذا حصل تدخل عسكري غربي في سورية، قال الوزير العماني: «المنطقة يحف بها كثير من الأخطار وهذا التحذير ربما له أسبابه، لكننا نأمل بألا يحدث التدخل. نحن في الجامعة نعمل لتفادي تداعيات خطيرة في المنطقة العربية، والأمر يتطلب إخلاصاً من الجميع لدعم هذا المسار، وتسهيل خروج سورية من الأزمة بأقل التكاليف والتضحيات تحت وطأة هذا الزلزال».

وسئل هل تسعى اللجنة إذاً إلى تفادي احتمالات التدخل العسكري الغربي، فأجاب: «التدخل الغربي مرفوض بإجماع الدول العربية، ولكن لا يمكن أحداً أن يمنع شيئاً في عالم اليوم. أميركا غزت العراق ولم يستطع أحد أن يوقفها أو يحاسب ويتخذ أي إجراء. ليست هناك اليوم أخلاقيات مثالية». وهل يعني أن لا وجود لضمانات بتفادي التدخل الأجنبي، أجاب: «للتدخلات نماذج عديدة، وهناك الآن توافق بين الكبار على التصدي لما يهدد الأمن والسلم العالميين. يمكن إحدى هذه الدول أن تتدخل في هذه الحال، والمسألة إذاً مرتبطة بالظروف والمصالح».

وكرر أن هناك إجماعاً عربياً على رفض التدخل الأجنبي في الأزمة السورية، جازماً بأن «أحداً في العالم العربي لن يستطيع أن يدعو إلى مثل هذا التدخل أو يساعده. مع ذلك هو وارد بناء على تجارب قديمة. منها اتفاق (بين بغداد وأنقرة) أتاح لتركيا أن تتوغل في الأراضي العراقية لأسباب معروفة. التدخل الأجنبي أمر غير مفروغ منه بالمعنى السياسي، وله وسائل مختلفة، بالجيوش وبالعقوبات مثلاً. 15 دولةً (عضواً في مجلس الأمن) تستطيع أن تفرض عقوبات على أي دولة». ونبّه الى أن التدخل العسكري في سورية «يرفضه العرب لكنه يتوقف على الظروف، والعرب ليسوا حالة نادرة أو استثنائية».

أنباء عن 15 ألف منشق بسوريا

دي بي أي (3.11.2011)

قال العقيد السوري رياض الأسعد المنشق الذي يقود "الجيش السوري الحر" إن عدد العناصر المنشقة عن الجيش السوري يتراوح ما بين 10 آلاف و15 ألفا، من بينهم قوات خاصة وحرس جمهوري ومخابرات.

ونفى الأسعد في تصريحات صحفية ما يتردد من أن المنشقين يتلقون دعما، واتهم نظام الرئيس بشار الأسد بـ"الكذب والتلفيق"، وقال "نحن حتى الآن لم نتلق أي دعم من أي مكان، حتى المعارضة لم تقدم لنا أي دعم".

وعن مصدر السلاح، أشار الأسعد –الذي يتخذ من تركيا مقرا له- إلى أن المنشقين يحصلون على السلاح من الداخل بدعم من المواطنين، ويشترونه من عناصر من كافة الأجهزة الأمنية "لأنهم فاسدون ويبيعون أسلحتهم".

وأكد أن تركيا لا تقدم أي دعم عسكري، "بل ما تقدمه لنا هو فقط دعم اللاجئين"، وأن "الجيش السوري الحر" لا يتلقى أي دعم من أي دولة سواء بشكل رسمي أو غير رسمي.

وقال "نحن إن شاء الله قادرون على تنظيم صفوفنا بعزيمتنا ودعم الشعب لنا وفي المرحلة المقبلة سنقوم بتنظيم صفوفنا، ولدينا العزيمة والإرادة على إسقاط هذا النظام الفاسد المجرم".

ووجه الأسعد رسالة للجامعة العربية يحذرها فيها مما وصفه بالنظام "الفاسد الكذاب"، ويقول إنه يريد فقط كسب الوقت، وإنه لا يمكن الوثوق به.

وذكر الجامعة بأن الحشود العسكرية والقصف وإطلاق النار ما زالت مستمرة حتى بعد الموافقة السورية على المبادرة العربية التي تنص على وقف العنف بشكل فوري.

وفي ما يتعلق بالتنسيق مع المجلس الوطني السوري، نفى الأسعد أي تنسيق مع رئيس المجلس برهان غليون، ولكنه أكد أن ثمة تنسيقا مع شخصيات أخرى في المجلس.

وقال إن المجلس لم يفعل شيئا حتى الآن، مشيرا إلى الاستعداد للتعاون معه "إذا كان (المجلس) قادرا على دعم الثورة وتلبية مطالب الشعب السوري".

وكان الأسعد قال في وقت سابق إن جيشه سيسعى إلى إسقاط النظام وحماية الثورة.

يشار إلى أن سوريا تشهد احتجاجات منذ مارس/شباط الماضي تطالب بإصلاحات وبإسقاط النظام، وقد قتل فيها ما يزيد عن ثلاثة آلاف، بينهم 187 طفلا على الأقل، حسب تقديرات الأمم المتحدة.

أمين سر "هيئة التنسيق السورية": النظام يتعامل مع المبادرة العربية بطريقة كسب الوقت

السفير (3.11.2011)

أكّد أمين سر "هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الوطني الديمقراطي في سوريا" رجاء الناصر "دعم المعارضة لمبادرة جامعة الدول العربية كمخرج للأزمة ومانع للتدخل الأجنبي"، محذراً في الوقت نفسه "من إتباع النظام السوري لسياسة كسب الوقت وإنهاك الخصوم، باعتماده على التوازنات الخارجية".

وفي حديث لصحيفة "السفير"، قال الناصر: "نحن في قوى التغيير رحبنا بمساعي جامعة الدول العربية من أجل ايجاد مخارج للأزمة، واعتبرنا هذه المساعي مدخلاً لمنع التدخل الخارجي، ومنع الأطراف من التوجه إلى حرب أهلية، خصوصاً أنَّ ما طرح في مبادرات الجامعة تضمن جزءاً مهماً من المطالب الأساسية للحركة الشعبية وهيئة التنسيق، بإيجاد مناخات تسمح بالعمل السياسي، والحل السياسي على حساب الحل الأمني الذي ينتهجه النظام، وبالتحديد لأن الجهود تركزت على طلب وقف العنف والافراج عن المعتقلين والسماح بالتظاهر السلمي وسحب الجيش، فهذه المطالب هي كما قلنا ركيزة الحلول السياسية"، أملاً في أن "تتفق جميع الأطراف على هذه المساعي بشفافية وأن تتفاعل معها بوضوح وبسرعة، للإنتقال في ما بعد إلى المرحلة الثانية، وهي مرحلة التفاوض على رسم صورة مستقبل سوريا، وكيف سيتم الإنتقال إلى نظام ديمقراطي تعددي والتخلص من النظام الشمولي الراهن".

هذا، وأكد الناصر ضرورة "التجاوب الجدي مع المبادرة وعدم وضع عراقيل أمامها، إنطلاقاً من الإعتراف الحقيقي بضرورة خلق مناخات حوار سياسي والتعامل الجدي مع المعارضة، وعدم اعتماد أسلوب المناورة في التعاطي مع هذه المسألة"، وأضاف: "لا يزال النظام حتى هذه اللحظة يتعامل مع المبادرة بطريقة كسب الوقت، فعلى سبيل المثال كان المفترض أن يتم إيقاف فوري لعمليات القمع وقتل المتظاهرين السلميين وملاحقة النشطاء السياسيين، بل حتى هذه اللحظة تستمر آلة القمع ما يضعف الثقة بوجود رغبة لدى النظام بحل أزمته الداخلية، وهو يتصور أن الأزمة خارجية بإمكانه أن يحلها عبر توازنات دولية وليست عبر تحقيق إصلاح جدي حقيقي في الداخل يسمح بالانتقال السلمي إلى نظام جديد، كما أنه على الرغم مما يدّعيه من اعترافه بوجود معارضة وطنية في سوريا، يقوم في الوقت ذاته بحملة تشهير ضد رموز المعارضة ويعتقل عدداً كبيراً من كوادرها، ومنهم أعضاء في المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق"، مشيراً إلى أنَّ "الإنطباع هو أنَّ النظام يتعامل مع الأمور ليس وفق نظرة سياسية بل وفق آلية كسب الوقت وإنهاك الخصوم على حسب الحل الوطني".

إلى ذلك، اعرب الناصر عن اعتقاده بأنَّ "هذه السياسة واستمرارها سيعمق الأزمة الداخلية، وخصوصاً لجهة عسكرة الثورة واستخدام العنف المضاد الذي تتسع رقعته كل يوم كرد فعل مباشر على ممارسات النظام، وهي حالة تنذر ليس فقط باستمرار الأزمة بل أيضاً بخلق واقع مدمر لا تمكن السيطرة عليه، كما أن ذلك يفتح المجال أمام تدخل خارجي مستقبلي على طريقة الحماية الدولية أو الحظر الجوي، ويضع سوريا تماماً في الصورة الليبية رغم اختلاف بعض التفاصيل الجزئية"، ورأى أنَّه "على النظام أن يبادر فوراً ومن دون تلكؤ إلى تنفيذ المطالب الشعبية، وهي بمعظمها مطالب جامعة الدول العربية نفسها، واعتماد الحل العربي لأنه يشكل ضماناً مقبولاً نسبياً من كل الأطراف الوطنية، على عكس التدويل والتدخل الخارجي الذي نشعر في هيئة التنسيق أنه قرار خطير لأنه يؤدي إلى تدمير المجتمع السوري وليس النظام فحسب".

وعن العلاقة مع معارضة الخارج، أوضح الناصر: "يوجد في سوريا الآن إطاران واسعان للمعارضة، الأول في الداخل متمثلاً بهيئة التنسيق التي تضم معظم الأحزاب والأطر والشخصيات المعارضة من مختلف أطياف المجتمع السوري، والثاني تجمعٌ آخر يضم معظم القوى المعارضة في الخارج وخصوصاً "التيار الإسلامي" وبعض الشخصيات الليبرالية وله بعض الامتدادات في الداخل. وهذان الإطاران يحملان رؤية واحدة في جوهرها وهي تغيير النظام وبناء نظام جديد. إلا أن هناك اختلافاً حول بعض المسائل، خصوصاً تلك التي تتعلق بالتدخل الخارجي"، وأضاف: "بالنسبة لهيئة التنسيق، فنعتقد أن التدخل العسكري مهما كانت شكلياته فهو من المحرمات الوطنية ولا يفيد

الثورة بل يُخسرُها بتحويلها من ثورة التغيير الديمقراطي إلى مجرد ثورة إسقاط نظام. كما ترى هيئة التنسيق أن استخدام السلاح لا يفيد الثورة بل يفيد خصومها وخصوصاً النظام، لأن العنف المضاد يسمح له بمزيد من العنف ويبرر سلوكه القمعي بالأساس، على الرغم من أننا ندرك أن النظام يتحمل المسؤولية الأولى عن خلق الظروف المؤهلة لاستخدام العنف والتدخل الأجنبي".

ولفت الناصر الإنتباه إلى الدعوة التي أطلقتها الهيئة حول "ضرورة وحدة المعارضة أو التنسيق بين أركانها وأطرها على قاعدة برنامج وطني واضح يقوم على التغيير الشامل لكل مرتكزات النظام ورموزه وعلى رفض التدخل العسكري وكل ما يدفع إليه ويستدعيه بأي صورة كان هذا التدخل ومن أي طرف كان"، مشدداً في الوقت نفسه على أنَّه "لا يحق لأي طرف أن يدّعي أنه الممثل الشرعي والوحيد للشعب السوري، لأنَّ هذا يتعارض مع المنطق الديمقراطي الذي قامت الثورة من أجله وينسف فكرة الإحتكام إلى صندوق الإقتراع ليكون وحده المعبر عن تطلعات الشعب".

اللجنة الدولية للصليب الأحمر تسعى لدخول سجون سوريا وفقا لشروطها

رويترز (3.11.2011)

أعلن رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر جيكوب كلينبرغر أن اللجنة تضغط على السلطات السورية لفتح الباب بصورة أكبر أمام مقابلة آلاف المحتجزين المقبوض عليهم في الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية وتصر على أن يتم ذلك وفقا لشروطها، مشيراً إلى أن الصليب الاحمر سيقيّم دوره بعد زيارة مقبلة لمركز اعتقال في حلب.

كلينبرغر، وفي مقابلة مع وكالة "رويترز" جرت في جنيف، قال: "أوضحت دوماً، وكذلك حينما كنت (هناك) مرة أخرى في ايلول مع الرئيس (السوري بشار) الاسد أنه.. نعم تلك هي مرحلة الاختبار.. مرحلة أولى.. لكن بعد ذلك نريد المضي قدماً". وأضاف: "أود أن أرى الآن كيف ستسير الامور في الزيارة المقبلة .. ستكون إلى حلب، كي نرى إلى حد ما إذا كنا فهمنا بعضنا البعض بقدر جيد".

ورفض كلينبرغر الكشف عن تفاصيل تتعلق بالزيارة، لكنه قال إن هناك قضايا لم تُحل مع السلطات السورية بشأن الشروط التي يجب توافرها في الزيارات التي تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الاحمر. وأضاف أن السلطات وافقت على مرحلة أولى من الزيارات تقتصر على دمشق وحلب. وتابع "سنقوم بالتأكيد بإجراء فحص داخلي دقيق بعد هذه المرحلة الاولى لمعرفة فائدة زياراتنا".

وقال: "يتعين أن أقول أن الزيارة الاولى بينت أننا لانزال نحتاج للحديث مع بعضنا البعض بشكل أكثر تفصيلا" فيما يتعلق بشروط الزيارات. وأضاف: "لا تملك أي جهة مثل هذه المعايير (العالية) التي نملكها"، لكنه أعرب عن "مخاوف كبيرة"، مستطرداً بالقول: "أدرك حقيقة أننا فقط الذين يمكننا القيام بهذا العمل.. واننا الذين حصلوا على موافقة للقيام بهذا العمل... التحدي الكبير هو محاولة رؤية هؤلاء الاشخاص".

وتابع: "أدرك أنه ستكون هناك أماكن، الوضع فيها أكثر الحاحاً كي نذهب اليها من الاماكن التي نذهب لها الآن"، مشيراً إلى أن "المصابين في أعمال العنف لا يتلقون على ما يبدو العلاج الطبي بشكل كامل وفقا لما ينص عليه القانون الانساني الدولي".

وأوضح كلينبرغر أن "أحد الاسباب الرئيسية لزيارتي في أيلول لمقابلة الرئيس الاسد، كان للتأكيد على أن من حق كل فرد الحصول على الرعاية الطبية. أن هذا الأمر مثار قلق كبير .. في الحقيقة أنه أحد العناصر التي أدت الى الزيارة". وتابع: "تحدثنا عن إجراءات محددة يجب اتخاذها لتسهيل حصول (المصابين على العلاج). لكن من خلال الاخبار التي اتلقاها، لا يوجد لدي الانطباع بأن المشكلة قد حلت.. للأسف .. كل شيء يشير إلى أنها لا تزال مشكلة كبيرة".

"النهار" عن مصادر: الوفد العربي لسوريا سيضمّ خبراء لمراقبة تنفيذ الشق الأمني

لبنان الآن (3.11.2011)

انصرف الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي إلى تأليف وفد لإرساله الى دمشق من أجل الإشراف على تنفيذ الخطة العربية التي وافقت عليها سوريا لوقف العنف وإراقة الدماء. وفي هذا السياق نقلت صحيفة صحيفة

"النهار" عن مصادر عربية قولها إنّ الوفد سيضم موظفين من الجامعة ودبلوماسيين وخبراء في مراقبة تنفيذ البندين الأمنيين من الخطة وحرية تنقّل وسائل الاعلام لنقل حقيقة ما يجري، وتصويرها والتعليق عليها من دون أخطار أمنية قد تتعرض لها طواقمها.

وأضافت "النهار": "لم تعلّق الجامعة على الحوادث الدامية التي أوقعت امس اكثر من 20 قتيلاً وفقاً لمصادر اعلامية، وهذا يعتبر خرقاً للخطة استناداً الى ما ورد في ديباجة القرار التي نصت على تأكيد ضرورة التزامها التنفيذ الفوري والكامل لما جاء فيها من بنود، الا ان هناك غياباً لطريقة ضبط المسلحين. وقد تلقى العربي تقارير عن الاشتباكات التي سجلت امس في حمص وسواها، وأجرى اتصالات بالرسميين للاستفسار عن اسبابها وعن موعد إخلاء المدن والاحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة، وأوضحت المصادر أن اتصالات اللجنة الوزارية سواء بالحكومة السورية او بفئات المعارضة من اجل الإعداد لمؤتمر حوار وطني لن تبدأ قبل اسبوعين من تاريخه، اي انها تنتهي في 17 من الجاري، وأشارت إلى أن الامتحان الحقيقي سيكون اليوم الجمعة لمعرفة طريقة تعامل السلطات الامنية مع التظاهرات".

وأفادت "النهار" ان مجلس الجامعة رصد مبلغ مليون دولار لتنفيذ مهمات لوجستية تشمل تنقّل الوفد العربي في سوريا وبدل اقامته وما الى هناك من مصاريف، وستساهم كل دولة عضو في المبلغ استناداً الى نسبة مساهمتها في ميزانية الجامعة.

البني: النظام السوري يحاول الالتفاف على المبادرة العربية كسباً للوقت

الرأي الكويتية (3.11.2011)

أكد رئيس "المركز السوري للأبحاث والدراسات القانونية" الناشط والحقوقي المُعارض أنور البني أن "المبادرة العربية التي وافقت عليها دمشق تضع النظام السوري أمام مفترق طرق، فإمّا الحلول السياسية التي تؤسس لمرحلة انتقالية وإما الحل على الطريقة الليبية الذي لم تنضج ظروفه بعد".

وأشار البني في تصريح لصحيفة "الراي" الكويتية إلى أن "النظام السوري لم يطبّق حتى اللحظة المبادرة بدليل الإبقاء على المظاهر المسلحة وسقوط 34 قتيلاً في الساعات الأخيرة"، مشيراً إلى أن "حجم الضغوط الممارَسة عليه ومن ضمنها سحب الغطاء العربي إلى جانب إنسداد الحلول، دفع القيادة السورية لتلقف المبادرة، لكن العبرة تبقى في التنفيذ"، وأعرب عن اعتقاده أن "النظام يحاول الالتفاف ويسعى الى كسب المزيد من الوقت من أجل إنهاء التظاهرات لكن الشعب السوري مصر على مطالبه".

كما لفت البنّي إلى أنه "إذا التزم النظام بسحب كل الجيش من الشارع، فكل السوريين سيخرجون إلى التظاهرات، لأن كل الشعب السوري يريد الحرية، وهذه الخطوة ستكون بمثابة الاختبار لحجم التحول الديمقراطي المطلوب من الجميع"، وأضاف أن "المرحلة المقبلة مفتوحة على سيناريوات متعددة، فإما الأخذ بمطالب الشعب السوري ومن ضمنها الديمقراطية وتداول السلطة وإما تكرار النموذج الليبي".

المعارضة السورية ترفض مبادرة الجامعة العربية.. وتؤكد: لا حوار بعد الدم

اليوم السابع (3.11.2011)

رفض العديد من المعارضين السوريين على صفحاتهم بموقع التواصل الاجتماعى الفيسبوك، المبادرة التى طرحها وفد الجامعة العربية على النظام السورى، للخروج من الأزمة التى تمر بها سوريا، كما أكدت العديد من صفحات الثورة السورية على أنه لا حوار بعد الآلاف الذين سقطوا نتيجة لإطلاق الرصاص عليهم.

وقال المعارض السورى محمد مأمون الحمصى:" ليعلم الجميع أنه لا حوار مع النظام، وكل من يدخل أو دخل فى هذه المؤامرة على الثورة وهدر دم أكثر من عشرة آلاف شهيد، وما ارتكب هذا النظام من جرائم وحشية فسيعتبره الشعب متواطئاً وخائناً بحق الثورة السورية الشريفة، وسيكون مصيره مصير النظام ولا يحسب هؤلاء أننا لا نعرف ولا نرى ولا نسمع ما يخططون ومن يظن أن الفضائيات ستحمى مشروعهم فهم واهمون".

العديد من تنسيقيات الثورة السورية، طالبت المجلس الوطنى السورى بتوجيه رسالة قوية للجامعة العربية، يشرح فيها ما يجرى من انتهاكات خطيرة، وأن يشدد على عدم قبوله الحوار مع ما وصفتهم التنسيقيات بـ"القتلة الظلمة"، لافتة إلى أن مكانهم الطبيعى هو السجن، بالإضافة إلى محاكمات شعبية تجعلهم عبرة لغيرهم.

وفى هذا السياق، أكد عضو بالمجلس الوطنى السورى لـ"اليوم السابع": "لا المجلس الوطنى ولا أى فصيل سورى معارض كان طرفًا فى مبادرة الجامعة العربية منذ البداية وحتى الآن فلماذا تُسأل المعارضة السورية عن موقفها من المبادرة العربية؟ وهى لم تستلم نصها فى حين تسلم الجلاد والقاتل وهو النظام السورى المبادرة وعدل وغير فيها كما يريد".

وأضاف المصدر أنه على المجلس الوطنى السورى، أن يظل أميناً على الثورة السورية، وعلى دماء الشهداء كما كان، وأن أى رسائل من قبله بقبول الحوار سيكون خطيراً، إن كان على مستوى الثوار الذين سيبتعدون عنه أو على مستوى شرائح لم تنتفض لتؤكد من خلاله على صحة وصواب موقفها بعدم الانتفاض ضد النظام المجرم القاتل المخادع.

سارة: الحوار مع النظام السوري غير مطروح

الجمهورية (3.11.2011)

كرّر الكاتب والمعارض السوري فايز سارة التأكيد أنّ نجاح المبادرة العربية مرهون باستجابة النظام السوري لها، مؤكداً أن تطبيق السلطات السورية مضمون المبادرة "هو الضمان الوحيد"، وأضاف: "إنّ الأجواء اليوم تبدو غير مشجعة في ظل سقوط عدد كبير من الشهداء في أماكن مختلفة، وتواصل حملة الإعتقالات، وهذا ما يتناقض مع روحية المبادرة".

وفي حديث إلى صحيفة "الجمهورية"، ورداً على سؤال عما إذا كانت المبادرة العربية تهدف إلى إنقاذ النظام السوري ومناورة منه لكسب الوقت، أجاب سارة: "إنّ المبادرة ليست من أجل إنقاذ النظام، بل هي نتيجة جهد عربي، هدفه معالجة الوضع في سوريا"، وتابع: "إنّ النظام وافق عليها من حيث المبدأ بسبب الظروف التي وجد نفسه فيها، فالنظام لم يستطع طوال الأشهر الماضية إخماد حركة الإحتجاجات". ولم ينكر سارة أن تكون لدى النظام "نية لكسب الوقت إذا استطاع، وبالتالي فإنّ المبادرة في جانب منها هي له فرصة للمناورة، هدفها التخلص من الضغوط الداخلية والخارجية على حد سواء".

وعما إذا كانت "جامعة الدول العربية" تملك آلية للتعامل مع النظام السوري في حال عدم تطبيق التزاماته، قال سارة: "تملك الجامعة آلية لمراقبة تطبيق سوريا لهذه المبادرة، فهي قد طرحت ضرورة دخول الإعلام العربي والدولي الى سوريا، للوقوف على حقيقة ما يجري، إلى جانب ذلك فإنّ الهيئات التابعة للجامعة ستتابع عملها في سوريا، وهذا ما يكفل لها وسيلة مراقبة أخرى، وهناك إجراءات يجب أن تتم على الأرض، من إطلاق المعتقلين السياسيين، الى وقف حملات الإعتقال وسحب الجيش، كل ذلك من شأنه أن يمكّن الجامعة من التأكد أنّ مبادرتها تسير جيداً". ولفت سارة إلى أنّ في إمكان جامعة الدول العربية "إتخاذ عقوبات أو إجراءات إذا خالف النظام بنود المبادرة، منها على سبيل المثال، تجميد عضوية سوريا، وإفساح المجال لفرض عقوبات دولية عليها على غرار ما حدث في ليبيا".

وعن استعداد المعارضة الداخلية للحوار مع النظام، قال سارة: "إنّ الحوار أمر غير مطروح، وبالتالي ليس هناك جواب على شيء غير مطروح، وما تضمنته المبادرة يقتصر على الدعوة الى إجراء اتصالات مع المعارضة والنظام لعقد مؤتمر للحوار في القاهرة، إذا ما أرادت سوريا الإلتزام بما ورد في المبادرة".

المُعارض حسن عبد العظيم: التغيير قادم لا محالة في سوريا

الراية (3.11.2011)

أكد المنسق العام لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي في سوريا حسن عبد العظيم "ضرورة توحيد المعارضة على رؤية سياسية مشتركة قوامها رفض وإنهاء الاستبداد الداخلي، ورفض التدخل العسكري الخارجي، إلى جانب رفض التسلح والعنف، ورفض تأجيج الصراعات الطائفية والمذهبية".

عبد العظيم، وفي حديث لصحيفة "الراية" القطرية، إعتبر أنَّ "هذه الرؤية السياسية المشتركة هي التي تحصن المعارضة من القبول بالاستبداد الداخلي أو التدخل العسكري الخارجي، ذلك أن الثاني لا يقل خطورة عن الأول"، مؤكداً أنّ "التغيير الوطني الديمقراطي قادم لا محالة في سوريا بعدما نجح في تونس ومصر، وينجح الآن في ليبيا، وسينجح في اليمن، فالزمن الآن لحرية الشعوب وحكمها".

ولفت عبد العظيم إلى أنَّ "الشعب السوري فقد الثقة بالنظام بسبب استمرار الحلول الأمنية والعسكرية والعنف والاعتقالات، وبالتالي لم يعد مقبولاً أن يستمر هذا النظام"، مطالباً بـ"الانتقال إلى نظام وطني جديد وبناء دولة ديمقراطية مدنية".

خدام يتوقع فشل المبادرة العربية لإنهاء العنف في سورية

رويترز (3.11.2011)

توقع نائب الرئيس السوري السابق عبدالحليم خدام في مقابلة لوكالة "رويترز" يوم الأربعاء فشل المبادرة العربية الرامية إلى إنهاء العنف. وقال خدام إن هذه المبادرة تدعو إلى الحوار بين الأسد والمعارضة، لكن على غير أساس إنهاء النظام. وقال إن الشارع السوري وكل أطراف المعارضة رفضت التسوية.

وقال خدام -الذي يقيم في منزل فاخر في حي راق في باريس تحت مراقبة دائمة من الشرطة- إن المجتمع الدولي يجب أن يتدخل لوقف هذه الجرائم وحماية المدنيين، وإلا وجد السوريون أنفسهم مضطرين إلى حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم.

وقال إن المعارضة في الخارج لن تسقط النظام، وإنما الثوار داخل سورية هم الذين سيحققون ذلك، وإن دور المعارضة في الخارج هو دعمهم لا الحلول محلهم.

ووصف خدام الذي استقال من منصبه وترك حزب البعث عام 2005 الرئيس الأسد بأنه شخصية "أضعف" من أن تكون قادرة على الحسم.

وقد حاول خدام (79 عاماً) الذي فر إلى باريس عام 2005 بعد نحو 30 عاماً من خدمة الأسد وأبيه الرئيس الراحل حافظ الأسد قبل أربع سنوات تشكيل حكومة في المنفى لكنه اختلف مع جماعات المعارضة الأخرى.

نائب لبنانى يدعو الجامعة العربية للإشراف على ترسيم الحدود مع سوريا

أ ش أ (3.11.2011)

دعا النائب اللبنانى أحمد فتفت اليوم، الخميس، إلى أهمية قيام جامعة الدول العربية بترسيم الحدود اللبنانية السورية، مؤكدا أن هذا الأمر بات حاجة أمنية وسياسية واقتصادية "لبنانية - سورية"، ويكفى أن تقبل سوريا بهذا الطرح للمضى به، موضحا أن النظام السورى يعانى من العنجهية على ما يجرى على ساحته الداخلية ما يجعله يرفض أى ترسيم للحدود.

واعتبر أنه بإمكان الجامعة العربية الإشراف على ترسيم الحدود إن نجحت فى إنقاذ سوريا من أزمتها الراهنة، ورأى أن مصداقية الحوار بين اللبنانيين أمر مهم، ودعا إلى احترام الآلية بعد التراجع عن بعض ما اتفق عليه سابقا ونكران البعض الأخر مثل مواضيع المحكمة الدولية، الحدود مع سوريا، سحب السلاح خارج المخيمات وتنظيمه داخلها.

وأشار إلى أن رئيس الوزراء الأسبق فؤاد السنيورة ينتظر أجوبة من الفريق الآخر حول القرارات المتفق عليها سابقا وكيف سيتم تنفيذها لينطلق فى استشاراته وإعلان الرد على دعوة رئيس مجلس النواب نبيه برى إلى الحوار.

وأكد أهمية مواصلة الحوار بشكل دائم لمناقشة المسائل الخلافية الوطنية الضخمة فقط، معتبرا أن قوى 14 آذار تقوم بدورها اليوم كقوى معارضة وأن هذه المعارضة لا يمكنها الرضوخ والقبول بوجود سلاح غير شرعى يطعن بالأمن اللبنانى كل يوم.

اللجنة الخاصة بسوريا تزور دمشق لبدء تنفيذ خطة الجامعة العربية

أ ش أ (3.11.2011)

تقوم اللجنة العربية المعنية بالأزمة السورية، والتى تضم "قطر رئيساً ومصر والجزائر والسودان وسلطنة عمان أعضاءً والأمين العام للجامعة العربية" ومن يرغب من الدول العربية بزيارة مرتقبة إلى دمشق، لمتابعة تنفيذ الخطة العربية بشأن الإصلاح، والتى وافقت عليها سوريا بلا تحفظ.

وقد تقرر ذلك خلال اجتماع عقدته اللجنة اليوم، بمقر الجامعة العربية برئاسة إبراهيم السهلاوى مدير الإدارة العربية بوزارة الخارجية القطرية، باعتبار قطر رئيس اللجنة وحضور مندوبى كل من مصر والجزائر والسودان وسلطنة عمان لدى الجامعة العربية، إضافة إلى الأمين العام للجامعة العربية، لبحث سبل تنفيذ خطة العمل العربية بشأن حل الأزمة فى سوريا وتمويل هذا التحرك العربى مادياً.

وقال دبلوماسى عربى شارك فى الاجتماع، إن وزراء الخارجية العرب رصدوا مبلغ مليون دولار لتغطية الأنشطة ذات الصلة بالمهام الموكلة للأمانة العامة للجامعة العربية، لمتابعة تنفيذ الخطة العربية، وأنه من المنتظر أن تقوم اللجنة العربية المعنية بالأوضاع فى سوريا، ومن يرغب من الدول العربية بزيارة مرتقبة إلى دمشق لمتابعة تنفيذ الخطة العربية.

وأضاف أن اللجنة العربية بدأت أولى الخطوات الفعلية لتنفيذ القرار الصادر عن الاجتماع الوزارى العربى الطارئ أمس، وما ورد فيها خاصة فيما يتعلق بوقف العنف وسحب الآليات العسكرية من الشوارع والبدء فى الإعداد لمؤتمر الحوار الوطنى بين الحكومة ومكونات المعارضة السورية.

يذكر أن خطة العمل العربية تتضمن وقف كافة أعمال العنف من أى مصدر كان حماية للمواطنين السوريين، والإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة وإخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة.

كما تتضمن الخطة فتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية، للتنقل بحرية فى جميع أنحاء سوريا للاطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث، وإجراء الاتصالات اللازمة مع الحكومة السورية ومختلف أطراف المعارضة من أجل الإعداد لانعقاد مؤتمر حوار وطنى خلال فترة أسبوعين من تاريخه.

التنسيق السورية المعارضة ترحب بالمساعي العربية وتدعو للاستمرار بالتظاهر

الوكالة الايطالية (3.11.2011)

رحّبت هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الوطني الديمقراطي في سورية بمساعي الجامعة العربية من أجل إيجاد مخرج سلمي للأزمة في سورية، ونبّهت من حالة "انعدام الثقة" بوعود النظام وتعهداته، وشددت على أن سلوكه سيكون تحت "عيون المراقبة"، وأشارت إلى سعيها الدائم لوحدة المعارضة الداخل والخارج، كما دعت السوريين لـ"الاستمرار بالتظاهر سلمياً حتى تحقيق أهداف الثورة" في البلاد

وأوضح بيان للهيئة حول الاتفاق في الجامعة العربية أنه "انطلاقاً من المسؤولية الوطنية، والتزاماً بالمطالب المشروعة لشعبنا، ونظراً للظروف الراهنة التي تمر فيها البلاد، فإن هيئة التنسيق الوطنية في سورية تؤكد ترحيبها بمساعي الجامعة العربية من أجل إيجاد مخرج سلمي للأزمة الوطنية العامة التي تمر بها البلاد"، كما رحبت بـ "الاتفاق على وقف العنف وأعمال القتل وسحب قوى الجيش والمسلحين من المدن والبلدات السورية وإطلاق سراح المعتقلين والموقوفين جميعاً بشكل فوري".

وأكّدت الهيئة التي تمثل ثقل معارضة الداخل على أن موقفها الرسمي من المبادرة العربية "سيتخذ ويعلن بعد استلام نص المبادرة الكامل والرسمي من الوفد الوزاري" العربي

كما أكّدت أيضاً أن سياسات وممارسات النظام السوري "في سياق ما يعرف بالحل العسكري الأمني والتي اتسمت بالوحشية الشديدة وانتهاك الحرمات والاستخدام الدموي للعنف المسلح، خلقت حالة من انعدام الثقة بوعوده وتعهداته، ولذلك فإنها ستضع سلوكه في المرحلة الراهنة تحت عيون المراقبة اليقظة"، ودعت النظام السوري لـ"الالتزام بما وقع عليه وأعلن من وثائق في الجامعة العربية، وكذلك تنفيذ سائر البنود التي سبق أن طرحتها الهيئة والهادفة أساساً إلى

توفير المناخ المطلوب لإطلاق عملية سياسية تؤدي إلى انتقال البلاد إلى نظام وطني ديمقراطي برلماني تعددي وتداولي بأسرع وقت"

كما أعلنت تمسكها "بحرصها ومساعيها المستمرة لتنسيق مواقف قوى المعارضة الديمقراطية السورية جميعاً، داخل وخارج البلاد، لما فيه مصلحة السوريين". ودعت السوريين أيضاً إلى "استمرار التظاهر والتحشد سلمياً في كافة مناطق البلاد" وخاصة غداً الجمعة "دعماً لحقن الدماء السورية وتمسكاً بهدف الثورة الأعلى وهو الانتقال إلى النظام الديمقراطي وتعزيزاً للمساعي الجارية لإيجاد طريق سلمي لهذا الانتقال"، بحسب البيان

مسؤول روسي: الخطة العربية قد تحول الأحداث في سورية إلى مجرى التفاوض

روسيا اليوم (3.11.2011)

رأى ميخائيل مارغيلوف، رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس الاتحاد الروسي والممثل الخاص للرئيس الروسي للشؤون الأفريقية أن قبول سورية خطة الجامعة العربية تعطي آمالا جديدة لتحويل الأحداث هناك إلى مجرى التفاوض.

وقال في حديث لوكالة الأنباء "إيتار-تاس" الروسية في 3 نوفمبر/تشرين الثاني: "لقد ألمحت السلطات السورية بذلك إلى استعدادها لحلول وسط والتفاوض مع المعارضة. أصبح هذا القرار نتيجة طبيعية لكل الإشارات التي أرسلها الرئيس بشار الأسد إلى المجتمع الدولي".

ووصف مارغيلوف الخطة العربية بـ"الخطة الأكثر اتزانا"، مشيرا إلى أنها تأخذ في الاعتبار مصالح الشعب السوري والمعارضة والسلطة. ونظرا لأن مصالح السلطة تحظى فيها باهتمام أقل، يمكن القول إن الرئيس الأسد يريد وضع النهاية لهذا النزاع المطول".

وذكر مارغيوف أن خريطة الطريق التي أقرتها الجامعة العربية "تنص على انسحاب الجيش السوري من المدن ووقف العنف من قبل كل أطراف النزاع، إضافة إلى التزام السلطات السورية ببدء الحوار الوطني في حدود الأسبوعين القادمين".

ودعا المسؤول الروسي المجتمع الدولي إلى دعم الجهود العربية الرامية إلى حل النزاع السوري، مشيرا إلى أن روسيا مستعدة لهذا.

وأكد مارغيلوف أهمية دور الجامعة العربية في حل الأزمات الأقليمية وقال: "إن الجامعة هي جهة قادرة على تنفيذ أهداف متعددة وتحظى بالاحترام في العالم العربي، وهي من الجهات العربية القليلة التي لم تفقد نفوذها خلال الربيع العربي. وقد أظهرت الأحداث من جديد أن العرب أدرى من غيرهم بمشاكل العالم العربي وحلولها".

معارض : النظام السوري سيراوغ لإفراغ المبادرة العربية من مضمونها

الوكالة الاليطالية (3.11.2011)

رأى معارض سوري بارز أن موافقة النظام السوري على المبادرة العربية هو "إقرار منها بوجود أزمة شاملة وأعمال عنف قامت بها قواته" وشدد على وجود "هوة عميقة" في الثقة بين المعارضة والسلطات

ووصف عضو المجلس التنفيذي لهيئة تنسيق قوى التغيير الديمقراطي المعارضة ورئيس مكتبها الصحفي عبد العزيز الخيّر، في تصريح لوكالة (آكي) الإيطالية للأنباء المبادرة العربية بأنها "خطوة جيدة" لكنه حذّر من أنها "ليست حلاً متكاملاً" للأزمة السورية، واتهم النظام بأنه "سيراوغ كثيراً ويحاول إفراغ المبادرة من مضمونها"، وقال إن المبادرة وموافقة النظام عليها يمكن أن يخلق مناخ مناسب لإطلاق عملية سياسية وليس خطوة في العملية السياسية نفسها"، على حد وصفه

واوضح الخيّر "أولاً إن موافقة النظام السوري على المبادرة العربية من حيث المبدأ إقرار بوجود أزمة شاملة ووجود أعمال عنف وانتشار مسلح تقوم به قوات النظام، والموافقة على سحب القوى المسلحة من المدن هو تأكيد لما قلناه في هيئة التنسيق الوطنية، وأيضاً من حيث المبدأ إجابة لمطلب واحد من جملة المطالب التي طرحناها منذ أشهر"

وتابع الخيّر "أما ثانياً، فإنه سبق للهيئة أن أعلنت ترحيبها بالمساعي العربية، ولم تعط أي موقف محدد ودقيق من المبادرة العربية لأننا لم نطلع عليها بشكل كامل، ولم نستلمها بشكل رسمي من الجامعة العربية، وإنما أرسلنا مذكرة لبعض الدول المشاركة بلجنة الجامعة نحيي فيها مسعى الجامعة ونطلب منها القيام بدورها، وأكدنا فيها على استعدادنا ورغبتنا بالاتصال بالجهات المشاركة وبالوفد نفسه لعرض صورة الوضع في سورية ورؤيتنا له، وتصوراتنا للمخرج منه" حسب تأكيده.

وأضاف الخيّر "بعد ذلك، ومن خلال تجربة تاريخية طويلة لنا وللشعب السوري مع النظام خلقت هوة عميقة من فقد الثقة بين المعارضة والشعب من جهة وبين النظام من جهة ثانية، وتقع المسؤولية الكاملة على النظام للقيام بخطوات تنفيذية فعلية تمهد لاستعادة الثقة، ونحن ليس لدينا ثقة بالنظام، لا بتوقيعه ولا بوعوده، ونحن لدينا ثقة فقط بالأفعال التي ستجري على الأرض". وأردف "بالتالي سنراقب مصداقية هذا التوقيع ومبادرة النظام لوقف سفك الدماء الذي هو مطلب أولي ورئيسي من قبلنا ومن قبل الشارع الشعبي عموماً، وأيضاً ضمان حرية التظاهر السلمي وهو مطلب رئيسي من قبلنا منذ أشهر كثيرة، وهو حق أساسي من حقوق الشعب السوري، والأيام القليلة القادمة كفيلة بتقديم إجابة عن هذه التساؤلات" حسب رأيه.

وقال عضو المجلس التنفيذي لهيئة تنسيق قوى التغيير الديمقراطي "سنعمل بالتأكيد على اتصالات نشيطة مع الشخصيات والقوى المعارضة غير المشاركة بهيئة التنسيق الوطنية للمحاولة للوصول إلى أعلى شكل من أشكال التعاون فيما يخص القضية المطروحة"

وحول المهلة الزمنية المتوقعة لإثبات نجاعة المبادرة وحسن تنفيذها، قال الخيّر "لن تكون مرحلة التفاوض المقبلة قصيرة، وندعو إلى خلق مناخ يضمن تنفيذ الشروط، والتي تتمثل بوقف القتل وسحب الجيش والقوات الأمنية المسلحة وإطلاق سراح المعتقلين وتغيير سياسة الإعلام السوري التحريضي وغيرها من المناخات". ورأى أن من شأن ذلك "إيجاد بيئة تسمح بإطلاق عملية سياسية، وأشدد بأننا ندعو لخلق مناخ يسمح بإطلاق عملية سياسية، ومبادرة الجامعة وموافقة النظام عليها يمكن أن تكون خطوات أولية لخلق هذا المناخ، وليس بالضرورة خطوة في العملية السياسية التي تلي، ونحن حددنا مسبقاً هدف العملية السياسية وهو رسم خارطة طريق للانتقال من الوضع الراهن في سورية إلى نظام ديمقراطي برلماني تعددي وتداولي، بالنسبة لنا اللوحة واضحة، هناك مرحلة لخلق مناخ يسمح بإطلاق عملية سياسية هدفها محدد يجب أن يكون متفق عليه بين الطرفين، هو خارطة طريق وخطط تنفيذية للانتقال إلى نظام ديمقراطي تعددي تداولي جديد"، على حد تعبيره

وأضاف الخيّر، السجين السياسي السابق لأكثر من 14 سنة "الآن، يمكن القول أن النظام بالتأكيد حشر نفسه بمكان أضيق مما كان متاحاً له في الأشهر الماضية، نتيجة سياسته الوحشية والدموية، وحشر نفسه تحت سقف شعارات غاضبة جداً من الجمهور في الشارع التي هي أيضاً مفهومة لأن الجماهير واجهت معاملة لا إنسانية وسلوك لا إنساني وجرائم ضد الإنسانية مورست في الشارع السوري من قبل النظام، وخلقت إشكالات معقدة أيضاً تتمثل بوجود انشقاقات في الجيش ووجود ظاهرة الجيش السوري الحر التي تضم أعداد كبيرة من العسكريين الذين رفضوا تنفيذ الأوامر، وهذا كله نتيجة تصرفات النظام، وهي مشاكل بحاجة إلى معالجة، وتعالج في سياق العملية السياسية لكن التركيز الآن كله على خلق المناخ الذي يسمح بإطلاق العملية السياسية وتنفيذ البنود الثمانية التي أقرتها هيئة التنسيق" وفق تأكيده

الإتحاد الأوروبي يدعو سوريا لتنفيذ الخطة العربية "بشكل كامل وسريع"

أ ف ب (3.11.2011)

دعت وزيرة خارجية الإتحاد الأوروبي كاثرين أشتون سوريا إلى تنفيذ الخطة العربية لإنهاء حملة القمع التي يشنّها النظام السوري ضد المناهضين له منذ أشهر.

وقالت أشتون في بيان: "أرحّب بجهود الجامعة العربية لإنهاء العنف، وقد أصبح ضرورياً الآن تنفيذ الإلتزامات التي قطعتها السلطات السورية للجامعة العربية بشكل كامل وسريع"، مضيفةً: "إن المبادرة لا يمكن أن تنجح إلا إذا وفّرت السلطات السورية المساحة والأمن لمجموعات المعارضة للعمل مع جميع فئات الشعب السوري من أجل الإنتقال السياسي السلمي".

بن حلي: المهلة المعطاة لسوريا لتنفيذ بنود المبادرة على الأرض قبل بدء الحوار هي 15 يوماً

لبنان الآن (3.11.2011)

أوضح نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية السفير أحمد بن حلي أن "المبادرة العربية (التي تقدّمت بها الجامعة بشأن الأزمة بسوريا) لا تزال في مقدمتها، وهي تأتي تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة الذي أكد أن الحوار بين الحكومة السورية والمعارضة سيتم في مقر الجامعة وبرعايتها"، لافتاً إلى أن "هذه الفقرة كانت محل نقاش وكان هناك اقتراح أن يكون هناك اجتماع تحضيري في القاهرة ثم يُنقل إلى دمشق كمرحلة ثانية، لكن هذه النقطة لا زالت تتطلّب المزيد من النقاش، وهي تأتي بعد أن يتم تنفيذ عناصر أربعة في المبادرة على الأرض من قبل السلطات السورية قبل الانتقال للحوار"، مشيراً إلى أن المهلة لتنفيذ العناصر الأربعة هي "15 يوماً".

بن حلي، وفي حديث لمحطة "العربية"، أضاف في السياق عينه: "المهم أن يكون هناك جهد عربي لمساعدة سوريا على اجتياز الأزمة وتحقيق ما يصبو إليه الشعب السوري، لذلك فالحل يجب أن يكون سورياً، والدور العربي هو الاحتضان والدعم ولتشجيع ومساندة السوريين حكومة ومعارضة في إيجاد المخرج وإنجاز الإصلاحات"، لافتاً إلى أن "الجامعة العربية ليست مكاناً يضع وصفات ثابتة للتعامل مع كل أزمة في دول عربية، فسوريا يُنظر إليها غير النظرة لليبيا، خصوصاً لجهة أطياف الشعب السوري ولموقع سوريا ولإمساكها بملفات عديدة"، مشيراً إلى أن "الجامعة كانت مرغمة على إتخاذ قرار بشأن ليبيا بعد رفض القيادة الليبية السابقة أي فرصة للحوار".

وتابع بن حلي: "عمل القيادة السورية واللجنة الوزارية على المحك، وهناك نية لانتقال وفد من لجنة متابعة عربية إلى سوريا لمراقبة الوضع والاطلاع على الواقع ومدى التنفيذ الحاصل للمبادرة العربية، كما أن الجامعة ستوجّه نداء عبر الإعلام لكل المعنيين عربياً وعالمياً للتوجّه بطلب إلى سوريا لزيارتها والاطلاع على الأوضاع فيها، ويبقى أن تكون الإرادة السياسية والنوايا صادقة للتنفيذ"، مشدداً على أنّه "سيكون هناك فرصة للإطلاع على ماذا سيحدث وعلى الواقع العملي في سوريا، فالكرة بيد القيادة السورية لبدء تنفيذ عناصر المبادرة ثم بعد ذلك سيكون فريق العمل جاهز للإنتقال لسوريا بعد انتهاء الأعياد، لكن هذا ليس مبرراً أو مهلة لمزيد من أعمال العنف في سوريا، فسقوط أي مدني هذه مسؤولية أخلاقية على الجامعة العربية هي أيضاً برسم القيادة السورية المدعوة لوقف العنف من الآن".

إطلاق «تنسيقية اللاجئين السوريين في لبنان» لرعايتهم إنسانيا

الشرق الأوسط (3.11.2011)

أعلن ناشط سياسي سوري عن إطلاق «تنسيقية اللاجئين السوريين في لبنان»، التي تهدف لرعاية النازحين السوريين، خصوصا أن «هؤلاء يعانون ظروفا حياتية وأمنية تعيسة بسبب ملاحقة حزبيين موالين لنظام الرئيس السوري بشار الأسد والقوى الأمنية التابعة له، لعدم وجود مسمى قانوني للنازحين من قبل الجهات الرسمية اللبنانية».

وأوضح الناشط لـ«الشرق الأوسط» أن «معظم النازحين يتمركزون في مناطق شمالية لكي لا تطالهم (الأذرع) الأمنية التابعة لحزب الله وحلفائه كما في بيروت والجنوب اللبناني»، مشيرا إلى أن «النازحين في لبنان الذين يصل عددهم إلى 10 آلاف نازح يعاملون معاملة سيئة للغاية، والحكومة اللبنانية لا تتعامل معهم إلا كهاربين بطريقة غير شرعية إلى لبنان ويجب تسليمهم».

وأكد أن معظم النازحين «يعيشون في بؤس وخوف دائم من أي ملاحقة، لذا يتم إخفاؤهم في بيوت سكان منطقة الشمال المتعاطفين معهم، لا سيما الجرحى منهم الذين يعالجون بطرق بدائية داخل غرف سكان القرى العكارية والطرابلسية»، معتبرا أن «الجرحى هم أكثر الأشخاص تعرضا للظلم وللبؤس، وتتم معالجتهم في المستشفيات ويخرجونهم بسرعة منها، خوفا من أي ملاحقة من قبل حزبيين وبعض الأمنيين التابعين لنظام الأسد».

وأشار الناشط، المقيم في شمال لبنان مع عائلته منذ اندلاع الانتفاضة السورية، إلى أن «عمل (التنسيقية) تطوعي بحت ودورها إنساني، حيث نسعى كناشطين ومتطوعين في مجالات طبية واجتماعية ونفسية إلى متابعة أوضاع النازحين ومساعدتهم لتخطي الأزمة»، وأضاف: «الهدف الأساسي في عمل (التنسيقية) هو توعية النازحين بكيفية الانضباط والالتزام بالقوانين اللبنانية»، موضحا أنه «لا قدرة للتنسيقية على حماية النازحين أمنيا أو قضائيا أو قانونيا».

وتسعى «التنسيقية»، التي سيتم الإعلان عن تأسيسها رسميا في الأيام المقبلة، إلى إيجاد «صيغة توافقية بين الناشطين والأجهزة الأمنية لحماية النازحين»، على حد تعبير الناشط، الذي توقع «أن لا تتعامل الحكومة اللبنانية مع التنسيقية كجهة رسمية».

ويعيش قسم من النازحين السوريين في شمال لبنان، لدى منازل عائلات لبنانية، فيما يقطن قسم آخر في المدارس المهجورة وعدد من الجوامع في القرى العكارية. ويطالب الناشط السياسي الحكومة اللبنانية بـ«تأمين مخيم للنازحين على غرار المخيم الذي أقامته الحكومة التركية لإيوائهم، لا سيما أن أوضاع النازحين في منطقة وادي خالد سيئة للغاية؛ إذ يعاني هؤلاء نقصا فاضحا في المؤونة، والمساعدات الطبية غير مؤمنة لهم بالشكل المطلوب، ومعظم أولادهم ليسوا في المدارس لعدم تغطية (الهيئة العليا للإغاثة) التابعة للحكومة اللبنانية نفقات التعليم للطلاب غير المسجلين لديها».

ويشدد الناشط السياسي، الذي يتنقل مستخدما اسما وهميا في شمال لبنان، على «أهمية متابعة (احتياجات) النازحين من قبل الحكومة اللبنانية لأنهم يعيشون ظروفا مأساوية»، موضحا أنه «لولا احتضان أهالي الشمال لهم ومساعدتهم لكانوا قد لقوا حتفهم».

وأشار إلى أن عددا من النازحين «يعانون من عدم وجود مساكن لهم، حيث يتعرضون للابتزاز من بعض الناس حين يستأجرون»، لافتا إلى أن «بعضا من أهالي عكار وطرابلس يستضيفون العائلات في بيوتهم وبعضهم يقوم بتأمين أعمال لهم ليعولوا أسرهم».

وتخطط التنسيقية لتأمين «أعمال مؤقتة للرجال والشبان لكي يستطيعوا الاستمرار في حياة طبيعية لأن معظمهم قد تركوا بيوتهم وأملاكهم وهربوا إلى لبنان بثيابهم فقط»، موضحا أن «التنسيقية تحاول بتمويل من بعض المتبرعين من المغتربين السوريين تأمين الغذاء والكسوة للأسر».

وأكد رئيس اللجنة الطبية في التنسيقية لـ«الشرق الأوسط» أنهم قد استطاعوا تجاوز بعض الصعوبات بعد تعاونهم مع منظمة «أطباء بلا حدود»، حيث يسعون إلى «تأمين الطبابة للجرحى السوريين الهاربين من بطش آلة القتل السورية أو المستهدفين عبر الألغام المزروعة على الحدود اللبنانية - السورية».

وتوقف عند حالات تحدث ويتم خلالها «طرد الجرحى من المستشفيات مباشرة بعد تلقيهم علاجا سريعا وشبه بدائي»، موضحا أن «التنسيقية تتابع يوميا أوضاع مئات الجرحى في البيوت حيث يعالجون عبر مساعدة من بعض أطباء الجمعيات الأهلية المحلية في طرابلس وعكار (شمال لبنان)».

واشنطن تشك بامكانية تنفيذ الخطة العربية بخصوص سورية

رويترز (3.11.2011)

واشنطن تشك بامكانية تنفيذ الخطة العربية بخصوص سورية02.11.201121:07 سورية توافق على الورقة العربية بدون شروط وحمد بن جاسم يعرب عن أمله في التنفيذ الفوري والكامل

اشارت فيكتوريا نولاند المتحدثة باسم وزارة الخارجية الامريكية الاربعاء 2 نوفمبر/ تشرين الثاني الى وجود شكوك لدى واشنطن بشأن امكانية تنفيذ خطة الجامعة العربية بخصوص سورية. واضافت ان الوزارة ستراجع تفاصيل الاتفاق الذي اعلنته الجامعة العربية.

وقالت نولاند في حديث صحفي "سمعنا كثيرا من وعود الاصلاح" مضيفة ان القضية الجوهرية هي اجراء"عملية حقيقية للتحول الديمقراطي في سورية."

وتابعت "توجد مخاطرة هنا بأنهم يحاولون مواصلة الدبلوماسية وانهم يحاولون ان يعرضوا على شعبهم نصف خطوات او ربع اجراءات بدلا من اتخاذ خطوات حقيقية." واضافت نولاند ان واشنطن لا تزال قلقة من استمرار العنف رغم جهود الوساطة التي تقوم بها الجامعة العربية.

وقال جاي كارني المتحدث باسم البيت الأبيض إن على الرئيس السوري بشار الأسد التنحي، وإن واشنطن تدعم أي جهود تهدف إلى وقف مهاجمة المدنيين، وذلك في أول رد فعل على قبول دمشق رسميا ورقة اللجنة الوزارية العربية. وأعرب كارني عن عدم الثقة بنوايا دمشق ومدى رغبتها في الالتزام بالخطة العربية.

الصليب الأحمر يسعى لدخول سجون حلب

رويترز (3.11.2011)

قال جيكوب كلينبرجر رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر انها تضغط على السلطات السورية لفتح الباب بصورة أكبر أمام مقابلة آلاف المحتجزين المقبوض عليهم في الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية وتصر على أن يتم ذلك وفقاً لشروطها.

وأضاف كلينبرجر إن الوكالة الانسانية المستقلة ستقيم دورها بعد زيارة مقبلة لمركز اعتقال في حلب.

وفتحت سورية سجونها للمرة الاولى في أيلول (سبتمبر) وسمحت لمسؤولي الصليب الاحمر بزيارة السجن المركزي في العاصمة دمشق الذي يحتجز فيه ستة آلاف شخص لكنه كان السجن الوحيد الذي سمح لهم بزيارته. ويقول نشطاء إن 30 الف شخص اعتقلوا في الانتفاضة الشعبية المستمرة منذ ثمانية أشهر ضد الرئيس السوري بشار الاسد.

وقال كلينبرجر في مقابلة أجريت في مكتبه بجنيف «أوضحت دوماً وكذلك حينما كنت هناك مرة أخرى في أيلول مع الرئيس الاسد أنه.. نعم تلك هي مرحلة الاختبار.. مرحلة أولى.. لكن بعد ذلك نريد المضي قدماً». وأضاف: «أود أن أرى الآن كيف ستسير الامور في الزيارة المقبلة .. ستكون لحلب كي نرى الى حد ما اذا كنا فهمنا بعضنا البعض بقدر جيد».

ورفض كلينبرجر الكشف عن تفصيلات متعلقة بالزيارة، لكنه قال إن هناك قضايا لم تحل مع السلطات السورية بشأن الشروط التي يجب توافرها في الزيارات التي تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الاحمر. وأضاف أن السلطات وافقت على مرحلة أولى من الزيارات تقتصر على دمشق وحلب.

وتابع: «سنقوم بالتأكيد بإجراء فحص داخلي دقيق بعد هذه المرحلة الاولى لمعرفة فائدة زياراتنا». وقال: «يتعين أن أقول ان الزيارة الاولى بينت أننا لا نزال نحتاج للحديث مع بعضنا البعض بشكل اكثر تفصيلاً» في ما يتعلق بشروط الزيارات. وأضاف «لا تملك أي جهة مثل هذه المعايير (العالية) التي نملكها».

الاحتجاجات تشلّ اقتصاد سورية

الحياة (3.11.2011)

يأتي اعتراف رئيس الوزراء السوري عادل سفر أخيراً بتأثر الاقتصاد بالاحتجاجات القائمة منذ أكثر منذ ثمانية شهور ليؤكد الأزمة التي يعيشها النظام السوري في ظل العقوبات الدولية والحظر الأوروبي على واردات النفط السوري.

ويرى خبراء أن القرارات «غير المدروسة» التي اتخذتها الحكومة وتراجعت عنها لاحقاً، تؤكد «تخبط النظام السوري الذي يحاول سحق الاحتجاجات الشعبية بكافة الوسائل المتاحة».

وكانت الحكومة السورية أعلنت قبل مدة تعليق استيراد السلع والبضائع التي يزيد رسمها الجمركي عن 5 في المائة، لكنها تراجعت عن هذا القرار بعدما لقي انتقادات كبيرة من التجار، فضلاً عن ارتفاع أسعار السلع وانتقادات الدول التي تربطها اتفاقيات تجارية مع سورية وعلى رأسها تركيا.

وعاد وزير الاقتصاد السوري محمد نضال الشعار ليعلن مؤخراً ضمن «الملتقى الوطني للإصلاح الاقتصادي»، أن الدعم الحكومي للمواد الأساسية «لن يدوم».

وأضاف: «من واجب البنك المركزي دعم مشتريات الدولة وليس حاجات المواطن، خاصة أن الوضع الاقتصادي للحكومة يمر بحالة طوارئ وسط توزيع غير عادل للثروة الوطنية».

وقال الباحث الاقتصادي منذر خدام لـ «سي أن أن»: «في الاقتصادات المفتوحة، من الصعوبة بمكان اتخاذ قرارات جزئية مثل منع استيراد مواد معينة من دون أن يكون لها تداعيات على مجمل الاقتصاد».

ويضيف: «في سورية تتخذ قرارات اقتصادية كثيرة من دون دراسة وبضغط من عوامل سياسية، الأمر الذي يُلحق أضراراً كبيرة بالاقتصاد».

ويقول إن الحكومة السورية توهّمت بأنها يمكن أن تحافظ على مخزونها من العملة الصعبة بمنع استيراد جملة من السلع «التي اعتقدت أنها الأكثر استهلاكاً لهذا الرصيد، لكنها لم تأخذ بعين الاعتبار حجم المصالح الداخلية والخارجية التي سوف تتأثر بهكذا إجراء. لقد ولى زمن الحماية الاقتصادية إلى غير رجعة».

ويرى البعض أن الحكومة السورية تراجعت عن قرار منع الاستيراد خشية من «ثورة التجار»، بعدما لمست تأففاً لدى طبقة التجار ورجال الأعمال المستوردين (الطبقة البورجوازية) التي يخشى النظام أن تنقلب ضده في حال تضرر مصالحها، ما يؤدي إلى تبدل نوعي في طبيعة الاحتجاجات وقد يعجّل برحيل النظام.

ويؤكد منذر خدام، أن الحكومة لم تتراجع عن القرار تحت ضغط احتجاجات الطبقة البرجوازية فحسب، «بل وتحت ضغط تنشيط التهريب الذي يمكن أن يستنزف من رصيد العملات الصعبة الكثير».

ويضيف: «لعب دور كبير في هذا المجال ارتفاع الأسعار الكبير الذي لا تستطيع الحكومة كبحه لأسباب كثيرة. ثم إن طبيعة النظام جعلت خلفيته الاجتماعية الأكثر تضرراً، لذلك اجتمعت هذه العوامل وغيرها لتجعل الحكومة تتراجع عن قرارها».

ويلقي البعض بلائمة الوضع الاقتصادي المتقلب في سورية على «الخطط الفاشلة التي يعتمدها الفريق الاقتصادي» في الحكومة، ويأتي في مقدمها الانفتاح الاقتصادي، أو ما يسمى «اقتصاد السوق الاجتماعي» الذي يواجه انتقادات عدة من قبل المحللين والخبراء والشعب على حد سواء.

ويقول غسان المفلح، الكاتب والناشط السوري إن «هناك حالة من التحرر الاقتصادي تسود البلاد، ويعزونها لسياسة الإصلاح، بينما ما كان يحدث في الواقع هو حالة من تفلت الوضع الاقتصادي لكي يتسنى لرجالات السلطة، والحلقة الضيقة منهم تحديداً، بعدما استولوا على قرار البلاد السياسي، أن يضمنوا الاستيلاء على ما تبقى من ثروة البلاد».

ويؤكد أن القطاع العام كان ولا يزال تحت سيطرة رجال السلطة و «ما تبقى من الثروة الوطنية (القطاع الخاص) يسيطر عليه مقربون من الرئيس السوري».

ويضيف: «هذه السيطرة تحتاج إلى تفلت الوضع الاقتصادي، لكي يتسنى للمقربين من الأسد عبر سيطرة حاميهم على القرار السياسي، من إصدار القرارات الارتجالية، والتي يراد منها إحكام سيطرة هذه الحلقة الضيقة على حركة السوق الاقتصادية والمالية في البلاد».

وتذكّر الأوضاع الحالية في سورية بـ «فترة الثمانينيات»، حيث عاش سوريون ظروف اقتصادية سيئة جداً نتيجة العقوبات الدولية على نظام الأسد الأب بعد قمعه لاحتجاجات «مسلحة» قامت بها حركة الإخوان المسلمين في تلك الفترة، وهو ما يحاول النظام الحالي إلباسه للاحتجاجات الحالية.

ويقول المفلح لـ «سي أن أن»: «الأجواء هنا لا تشبه بأي حال أجواء الثمانينيات، لكن الأزمة الاقتصادية آنذاك كان أهم سبب لها هو توقف العطاءات الخليجية عن النظام، والتي كانت جلها تصب في جيوب أصحاب القرار، ولم يُستفد منها في تهيئة الاقتصاد السوري، وبالمقابل ما يسرقه هؤلاء من الدولة لن يعود إليها، ولهذا على الشعب أن يدفع ثمن هذه الفاتورة النهابة منذ أربعة عقود. والشعب الآن لم يعد يريد ذلك».

ويستبعد منذر خدام عودة مرحلة الثمانينيات «لاختلاف الظروف وطبيعة ما يجري في سورية. نحن اليوم أمام تمرد شعبي على نطاق واسع، تمرد أخذ شكل الانتفاضة وهو يتحول تدريجياً إلى ثورة شاملة».

ويضيف: «لا يوجد اليوم في سورية من لم يتأثر بشكل أو آخر بالانتفاضة، سلباً او إيجاباً، ولا يوجد اليوم من هو على الحياد، حتى الصامتون ليسو على الحياد، لذلك سوف نشهد أفقاً مختلفاً جذرياً حتى ولو نجح النظام مؤقتاً في قمع الانتفاضة، وهذا أمر يقارب المستحيل بعد كل التضحيات التي قدمها الشعب السوري. المستقبل هو للحرية والديموقراطية والمشاركة وحكم القانون».

الصين ترحّب بالحل العربي... والأمم المتحدة تريد تطبيقه بـ «سرعة»

الحياة (3.11.2011)

رحّبت الصين أمس بخطة الجامعة العربية الهادفة إلى إنهاء الأزمة في سورية، ووصفتها بأنها «خطوة مهمة نحو الاسراع بتنفيذ وعود دمشق بالاصلاح»، فيما طالبت المستشارة الالمانية انغيلا ميركل ورئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان الذي يزور برلين بتشديد الضغوط على دمشق. بينما قال الامين العام للامم المتحدة بان كي مون، إن على الرئيس السوري بشار الاسد «تطبيق الاتفاق بالسرعة الممكنة كما تم الاتفاق عليه».

وقال هونغ لي الناطق باسم الخارجية الصينية للصحفيين، إن «الصين ترحب بتوصل سورية والجامعة العربية لاتفاق حول وثيقة العمل لحل الازمة السورية».

وتابع: «نعتقد ان هذه (الخطة العربية) تمثل خطوة مهمة نحو تهدئة الوضع في سورية والشروع مبكراً في عملية سياسية شاملة بمشاركة كبيرة من جميع الاطراف».

وأضاف «اننا نأمل أن تبذل جميع الاطراف في سورية جهوداً عملية لوقف العنف وتهيئة الظروف لحل القضية عن طريق الحوار والتشاور».

ودعا وو سيكي مبعوث الصين الى الشرق الاوسط سورية يوم الاحد الماضي الى الاسراع بتنفيذ الاصلاحات، قائلاً «إن الوضع خطير، ولا يمكن لإراقة الدماء أن تستمر». واكتفت الصين بدور محدود في الاضطرابات التي اجتاحت منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، ولكنها سارعت أيضاً الى تطبيع علاقاتها مع الانظمة الجديدة التي أسقطت أنظمة قديمة مثل ليبيا.

كانت الصين وروسيا منعتا في الرابع من تشرين الأول (اكتوبر) باستخدامهما الفيتو كعضوين دائمين بمجلس الامن مسوّدة قرار صاغتها الدول الغربية في المجلس احتوت على تهديد لنظام الاسد بعقوبات إضافية اذا واصل حملته ضد المحتجين. وبعد ذلك بأيام، حثت بكين دمشق على التعجيل بتنفيذ الاصلاحات، فيما اعتُبر خروجاً عن السياسة التي طالما اكدتها بكين من عدم التدخل في شؤون البلدان الاخرى.

كما دعت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون دمشق إلى تنفيذ الخطة العربية «في شكل كامل وسريع». وقالت آشتون في بيان «أرحب بجهود الجامعة العربية لإنهاء العنف. وقد أصبح ضرورياً الآن تنفيذ الالتزامات التي قطعتها السلطات السورية للجامعة العربية في شكل كامل».

من جهة اخرى، طالبت المستشارة الالمانية انغيلا ميركل ورئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان الذي يزور برلين بتشديد الضغوط على دمشق. وقالت ميركل: «نرغب، واعني المانيا على الاقل، في ادانة اقوى (لسورية) ولا سيما من الامم المتحدة». فيما قال الامين العام للامم المتحدة بان كي مون إن على الرئيس السوري»تطبيق الاتفاق بالسرعة الممكنة كما تم الاتفاق عليه»، مضيفاً: «لقد عانى الشعب الكثير لفترة طويلة وهذا وضع غير مقبول»، مذكراً بحصيلة العنف التي بلغت بحسب الامم المتحدة اكثر من 3000 قتيل، وبحسب ناشطين على الارض نحو 4100.

وكانت ادارة الرئيس الأميركي باراك أوباما عبرت عن تحفظاتها بشأن ما اذا كانت دمشق ستلتزم بخطة الجامعة العربية التي تهدف الى انهاء حملة عنيفة على المحتجين. وقالت وزارة الخارجية الاميركية إنها ستراجع تفاصيل الاتفاق. واشارت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية فيكتوريا نولاند، الى ان واشنطن لديها شكوك بشأن امكانية تنفيذ الخطة.

قوى المعارضة السورية في الداخل ترحب بالاتفاق

وكالات (3.11.2011)

رحبت قوى المعارضة الداخلية بالاتفاق الذي تم بين جامعة الدول العربية والحكومة السورية. وفيما رأى «تيار بناء الدولة السورية» ان الاتفاق «يحافظ على الوحدة الوطنية وسلامة المواطنين»، وصفته «الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير» بأنه « خطوةً في الاتجاه الصحيح».

واعتبر رئيس «تيار بناء الدولة» لؤي حسين في مؤتمر صحافي عقده أمس، ان المبادرة بمجملها وببنودها مقبولة كأساس لإنهاء «الحالة العنفية»، وقال:»سنسعى لأن تكون المبادرة بوابة انتقال البلاد الى صراع سياسي سلمي يمكننا من الدخول في مرحلة انتقالية يتشارك فيها جميع الاطراف حتى الوصول الى مرحلة من الديموقراطية كفيلة بتمكيننا من ازالة النظام الاستبدادي وبناء دولة الديموقراطية مدنية يتساوى فيها جميع السوريين».

وأكد حسين على أهمية تنفيذ بنود المبادرة، وتمنى على «جميع الاطراف وفرقاء المعارضة ان يقبلوا بالمبادرة كي لاتتذرع السلطة بموقفهم لخرق الاتفاق». كما تمنى على المتظاهرين «ان يخرجوا بتظاهراتهم مظهرين سلميتهم بوضوح اختباراً لجدية السلطة». ودعا جميع الناشطين الحقوقيين والمدنيين ان يتعاونوا معه لتسكيل لجان مراقبة ميدانية على تنفيذ بنود الاتفاق.

تزامناً، رحبت «الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير» برئاسة قدري جميل بالاتفاق بين سورية والجامعة العربية واعتبرته « خطوةً في الاتجاه الصحيح وانه يمكن أن يشكل حلاً آمناً للخروج من الأزمة العميقة التي تعصف بالبلاد منذ ثمانية أشهر، إذا توافرت الآليات الضرورية لتنفيذه على الأرض». لكن الجبهة اعادت التأكيد على موقفها بأن دمشق «هي المكان الوحيد الحاضن للحوار الوطني المركزي الشامل، والذي يجب أن تتشارك فيه ثلاثة أطراف، وهي: النظام والمعارضة الوطنية البناءة والحركة الشعبية»بخلاف ما جاء في اقتراح الجامعة العربية. وحذرت الجبهة في بيان لها «من استمرار محاولات الولايات المتحدة وعملائها في المنطقة والداخل تهيئة المناخ لاستدراج التدخل الخارجي عبر استمرار نزيف الدم، وإفشال الوصول إلى أي حل يخرج سورية من الأزمة» واستشهدت بتصريحات بعض أطراف المعارضة في الخارج وبعض المتشددين منهم في الداخل الذين يرفضون الحوار جملةً وتفصيلاً.

وكانت وكالة الانباء السورية الرسمية (سانا) نقلت عن سفير سورية في الجامعة العربية يوسف الاحمد قوله ان بنود الورقة التي تم التوصل إليها بين اللجنة الوزارية العربية وسورية «تنطلق من ثوابت راسخة في الموقف السوري برفض العنف وبتحريم الدم السوري وبانتهاج الحوار الوطني ودعم الإصلاح».

واشارت «سانا» الى ان رئيس مجلس الشعب (البرلمان) محمود الأبرش بحث مع وفد مجلس شيوخ ولاية بوينيس أيرس الأرجنتيني «حقيقة المؤامرة التي تتعرض لها سورية والهادفة إلى حرفها عن مواقفها الوطنية والقومية الداعمة للحقوق العربية وقوى المقاومة»، وبيّن «حجم الهجمة الإعلامية التي يقودها بعض الفضائيات المضللة والمترافقة بهجمة سياسية واقتصادية تسعى لزعزعة الأمن والاستقرار في سورية»، موضحاً «فداحة ما تقوم به المجموعات الإرهابية المسلحة من أعمال قتل وتخريب للممتلكات العامة والخاصة في بعض المناطق ودور الجيش العربي السوري في الدفاع عن أمن وسلامة المواطنين الأبرياء». وزاد «ان المراسيم والقوانين والقرارات الإصلاحية التي أصدرتها القيادة السورية جاءت استجابة لمطالب المواطنين المحقة، وان سورية ستخرج من الأزمة قريباً بفضل وعي شعبها الرافض للتدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية».

واضافت الوكالة الرسمية الى ان وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم «شرح للوفد أبعاد الاوضاع الراهنة في سورية وبرنامج الإصلاح الذي أقرته القيادة السورية لتلبية المطالب المشروعة للمواطنين».

رسالة الأسد الى العالم: يبقى النظام أو لا يبقى أحد .. عبدالوهاب بدرخان

الحياة (3.11.2011)

زلزال... حرق... تقسيم... افغانستان أو افغانستانات أخرى... في المنطقة. بهذه التحذيرات توجّه الرئيس بشار الأسد الى الدول الغربية التي يعتقد أنها تريد التدخل عسكرياً في سورية، وهو يحاسبها مسبقاً على ما يعرف جيداً أنه لم يحدث ولن يحدث. فالجهات الخارجية كافة، عربية وأجنبية، لا تطالبه منذ ثمانية شهور بأكثر من وقف القتل وإراقة الدماء. واذا كانت قوات حلف الأطلسي امتنعت عن أي تدخل برّي في ليبيا، والقوات الاميركية تستعد للانسحاب من العراق، وقوات «ايساف» تستحثّ الأيام والساعات لمغادرة افغانستان، فليس لدى أي طرف دولي - بعد هذه التجارب - رغبة معلنة في ارسال جنود الى سورية أو أي بلد عربي أو مسلم. فممَ يحذر الأسد، اذاً؟ من تأييد الشعب السوري في انتفاضته على النظام، ومن التضامن مع ضحايا آلة القتل، وبالتالي من السعي الى أي تدخل حتى لو كان لأغراض انسانية بحتة، حتى بالتعاون والتنسيق مع النظام نفسه.

خلاصة الموقف على رأس قمة النظام هي أن على العالم أن يتركه يتصرف ليخمد الانتفاضة، ويحاور من يشاء أو من يتيسّر له، ويطرح ما يسميه اصلاحات ويمضي في دوره الاقليمي كالمعتاد. أي ان السقوط والرحيل والتنحي ليست على أجندته مهما بلغت الضغوط، أما الضحايا والدماء فلم تكن لها قيمة في أي يوم إلا في ارواء شجرة النظام واستمراره. واذ تحدّث عن افغانستان فإن الترجمة العملية لموقفه هي بكل وضوح: إما أن يبقى النظام أو لا يبقى أحد.

كان الرئيس السوري أسمع تحذيراته وتهديداته لجميع زائريه من الخارج، ولا سيما الوفد البرلماني الروسي ووزير الخارجية التركي والوزراء العرب والسياسيين الذين استدعوا من لبنان، ولعله شعر بأنه لم يجر تلقي الرسالة كما أراد، لذا اختار «الصنداي تلغراف» لضمان وصولها. بل انه مدرك أن الأزمة بلغت منعطفاً خطيراً فرأى أن يحدد نياته مسبقاً. ذاك أن استشعار اقتراب الموقف العربي الى تغيير محتمل قد يفتح ثغرة لتدخل خارجي، انما ليس التدخل الذي يعنيه. فالعقوبات الاوروبية والاميركية، والمبارزة الدولية الدائرة منذ شهور، وجهود الأشقاء والأصدقاء والأعداء، لم يكن لها هدف سوى اقناع هذا النظام - وسواه - أو اجباره على عدم اهدار دم الشعب بهذه السهولة الاستبدادية. فهذه هي «القيمة» الاخلاقية الرئيسة التي يحاول «الربيع العربي» حفرها في جينات الحكام كما في الأرض وفي القلوب والعقول.

حرصت اللجنة الوزارية العربية عندما التقت الرئيس السوري على أن تكرر على مسمعه أمرين يناقضان نظرية «المؤامرة» التي ينطلق منها المضيف، وهما أولاً ان مهمتها لا تتعلق بـ «اسقاط النظام» وثانياً ان لا بحث في اي تدخل عسكري في سورية. أما العنوان الذي أعطي لمهمة اللجنة فهو «المساعدة العربية» لسورية شعباً وحكومة لأن المشكلة الداخلية تفاقمت على نحو خطير ووصلت الى طريق مسدود، ولم يعد مقبولاً عربياً ولا دولياً أن تستمر على هذا النحو. وكان واضحاً أن المطلوب أولاً أن يبادر النظام الى وقف فوري للعنف.

وثانياً أن ينهي الغموض والتسويف في شأن الاصلاحات بإعلان جدول زمني للشروع في حلّ سياسي للأزمة. أما بالنسبة الى الحوار الذي اقترحت الجامعة العربية إجراءه في مقرها وبرعايتها فأكدت اللجنة اهتمامها بضمان أمن المعارضين جميعاً ما يعني أنه غير متوافر في الداخل، فضلاً عن ضرورة خلق جو مناسب من خلال وقف القتل وإطلاق المعتقلين وسحب الوحدات العسكرية من المدن والبلدات.

أما الأكثر وضوحاً فهو ان الجانب العربي أراد عملية محددة متفقاً عليها والتزاماً بتنفيذها في مهلة زمنية معروفة من دون تأخير، واذا لم ينجح المسعى العربي فإن سورية ستواجه عندئذ ضغوط التدويل التي سيكون العرب من المساهمين فيها، مع التأكيد دائماً ان الأمر لا يتعلق بتدخل عسكري. لكن وقف القتل والعنف يحتاج الى ضمانات وإجراءات (قرار والتزام علنيّان، سحب الآليات العسكرية، مراقبة محايدة، وتعاون أكبر مع المنظمات الانسانية الدولية التي سمح لها النظام بالدخول لكنه قيّد حركتها...).

بمعنى آخر ارتبط نجاح المسعى العربي بتنازلات لم يبدُ النظام مستعداً لها. فالقبول بالمطالب الثلاثة الأساسية لا بد من أن يدشّن سلسلة من التنازلات، في حين أن النظام عزا ويعزو مصدر قوته الى معاندته ورفضه الرضوخ الى أي ضغط أو نصيحة من الخارج. استطراداً كان على اللجنة العربية، بصفتها حكومية وتمثل أنظمة عربية، أن توافق على «الخطة» التي يقول النظام أنه يعتزم البدء بتنفيذها لحلّ الأزمة. لكنها خطة تفضح نفسها كل يوم مع سقوط أي قتيل. وفي أي حال، أبدى النظام اهتماماً بإظهار الايجابية حيال التحرك العربي، بل لعله تطلع الى احراز تفهم لروايته للأحداث أو الى اختراق المواقف داخل الجامعة العربية، ضماناً لتعطيل أي قرار يراه في سياق «المؤامرة» عليه وجزءاً منها.

في أحسن الأحوال، كان يمكن أي اتفاق بين الجامعة ونظام دمشق ان يكون فاعلاً ومجدياً لو أنه أبرم قبل خمسة شهور على الأقل. وبسبب التعقيدات الكثيرة التي طرأت فإن أي اتفاق يعقد الآن سيستخدمه النظام لتمرير مرحلة ولإضعاف زخم الانتفاضة. وبعد تصريحات الأسد الى الصحيفة البريطانية لم يعد هناك أي شك في المنطق الذي يفكر النظام ويتصرف في ضوئه. فهو يبدي استقواءً مبنياً على ثلاثة عناصر على الأقل: 1- تعطيل أي قرار دولي ضدّه. 2- التهديد بإشعال المنطقة. 3- ارتياحه الى كون المعارضة لا تزال مفككة ولم تستطع أن تطرح مشروع بديل من النظام.

لذلك يجدر العمل لجعل مطلب حماية المدنيين قائماً وممكناً. فمع اصرار النظام على البقاء وعلى الاستمرار في القتل، ومع استبعاد أي تدخل عسكري خارجي وازدياد الصدامات المسلحة بين العسكريين النظاميين والمنشقّين، تبدو فكرة الملاذات الآمنة التي سبق أن طبقت في العراق (1991) والبوسنة (1993) ورواندا (1994) صيغة ملائمة للتعامل مع المعضلة السورية الراهنة. وعلى رغم صعوبة تطبيق هذا الخيار إلا أن ثمة تفكيراً جدياً في طرحه ليشمل جغرافياً

معظم المدن الكبرى والبلدات التي يتركز القمع الدموي عليها، على أن يُدرس بعناية لأن أي خلل قد يؤدي الى كوارث انسانية، كما حصل في مجازر رواندا والبوسنة (سريبرينتسا). فمن بين التجارب الثلاث وحده ملاذ شمال العراق حقق المتوقع منه لأنه كان بحماية اميركية مباشرة، فيما فشلت الأمم المتحدة في تجنيب اللاجئين مخاطر الهجمات المعادية. وبديهي أن اعلان أي ملاذ آمن يترافق بحظر جوي فوقه، ما يعني تلقائياً وجود تدخل خارجي لا يزال صعب المنال. لكن استمرار الأزمة من دون أفق حل سياسي لا بد أن تأتي اللحظة التي تفرض على المجتمع الدولي بلورة أي خيار لئلا يشكل الاحجام عن التدخل تزكية للقتل ومشاركة فيه.

سوريا وقصر نظر بشار الخطير .. أمير طاهري

الشرق الأوسط (3.11.2011)

ماذا يفعل طغاة الشرق الأوسط عندما تنفد الحجج التي يمكنهم أن يبرروا بها حكمهم؟

على مدار عقود، كانت إجابة ذلك السؤال بسيطة للغاية: عندما تعوز الطاغية الحيل، يطلب من الغرب أن يساعدوه على الاحتفاظ بمكانه حتى يتمكن من منع «الإسلاميين» من الوصول إلى الحكم.

وقد قام سياد بري في الصومال بذلك على مدار عقود، حيث كان يتنقل بين السوفياتيين والأميركيين. وفي السودان، قدم جعفر النميري، الذي لم يقرر قط ما إذا كان اشتراكيا أم إسلاميا، ادعاءات مشابهة. كما كان صدام حسين، على مدار ربع قرن، يذكر أنه يمنع وصول طوفان إسلامي مزعوم من ناحية إيران. وفي سوريا، وظف حافظ الأسد ادعاءات مماثلة لتأمين اجتماعات مع رؤساء أميركيين. وتفاخر الأسد بأن خط وقف إطلاق النار بين سوريا وإسرائيل هو أكثر الحدود مع إسرائيل هدوءا. كما ادعى الأسد أنه حال دون سقوط سوريا في أيدي الإسلاميين من خلال المذابح التي قام بها في حماه.

وفي تونس، استخدم زين العابدين بن علي نفس المبرر على مدار ربع قرن تقريبا. كما استخدمه حسني مبارك في مصر لمدة ثلاثين عاما. كذلك ادعى معمر القذافي أنه، لولا وجوده، لأصبحت ليبيا قاعدة للإسلاميين. وفي اليمن، يتصرف علي عبد الله صالح كما لو أنه قائد محلي قامت واشنطن بتعيينه ليخوض حربا ضد تنظيم القاعدة.

وفي نهاية الأسبوع الماضي، حان دور الطاغية بشار الأسد ليعزف على تلك النغمة القديمة. ففي حوار مع صحيفة تصدر أسبوعيا في لندن، كجزء من برنامج قامت به شركة علاقات عامة بريطانية، ادعى أنه وحده من منع ظهور «أفغانستان أخرى». وكان محور حديث الأسد بسيطا وهو أنه إذا رحل، فسيأتي الإسلاميون؛ وبمجرد وصولهم إلى الحكم، فسوف يقومون بتدريب أشخاص على القيام بتفجيرات انتحارية ضد الغرب. كما ذكر أن الغرب بحاجة إليه ليبقي على الأوضاع هادئة مع إسرائيل، تماما كما فعل والده من قبل. لهذا، فإنه من مصلحة الغرب أن يتركه يحافظ على بقائه في السلطة عن طريق قيامه بقتل شعبه.

وفي الواقع، يبدو أن الأسد قام بتقديم طلب وظيفة ليصبح «علي عبد الله صالح» آخر، أو بطل الغرب في مجال الحرب ضد «التشدد الإسلامي».

لقد كانت مبررات الأسد محبطة، على أقل تقدير، في أكثر من صعيد. لقد تحدث كما لو أنه يرأس منظمة على طراز المافيا، مستخدما التهديدات الواضحة والمستترة.

إننا لم نر قائدا يفهم أن بلده في خطر وأن عليه التصرف بحكمة ليحافظ عليها من الوصول إلى طريق مسدود خطير.

وبدت بعض جمل الأسد كما لو كانت مأخوذة من الجزء الثاني من فيلم «العراب»، حيث بدا الأسد غير قادر أو غير راغب في فهم ما يحدث في سوريا. ورأى أن المظاهرات «أمر لا يستحق الاهتمام»، حتى إنه تساءل عما إذا كان المتظاهرون سوريين بحق.

يبدو أن الأسد، طبيب العيون، يعاني من قصر سياسي في النظر. فعندما أبعدته ثورة الأرز عن لبنان، قال لأعضاء البرلمان إن جماهير بيروت عبارة عن جماعات صغيرة العدد وأنها تبدو كبيرة بفضل كاميرات التلفاز التي تستخدم تقنية «التكبير والتصغير».

ولم يعد الأسد، الذي أصبح مصدر إحراج حتى لحلفائه الإيرانيين، قادرا على أن يوفر لسوريا الحد الأدنى من الأمن والحرية اللذين لا يستطيع أي مجتمع أن يعمل من دونهما.

وفي الواقع، فإن الانتفاضة في سوريا تبدو أكثر ترسخا وأوسع في نطاقها من حيث عدد المشاركين من حركات «الربيع العربي» الأخرى.

ففي تونس ومصر وليبيا واليمن، كانت الانتفاضات مقتصرة بالأساس على مدينتين أو ثلاث مدن، متضمنة العاصمة في أغلب الأحيان. غير أن المظاهرات في سوريا لها جذور في كل قرية ومدينة تقريبا.

وبمرور الأيام، نسمع عن مظاهرات في مكان جديد، بما في ذلك أماكن لم يسمع عنها حتى المتخصصون. وقد عكفت على إعداد قائمة بتلك الأماكن. وحسب آخر الروايات، فإن سوريا شهدت مظاهرات في 87 مدينة وقرية، وهو عدد مذهل.

وقد يكون الشيء الأكثر أهمية هو أن الانتفاضة يبدو أنها تحظى بقبول جميع قطاعات المجتمع والثماني عشرة ديانة والجماعات العرقية التي تشكل النسيج السوري.

وقد ادعى الأسد أن أكبر مدينتين سوريتين، وهما دمشق وحلب، يسودهما هدوء نسبي. غير أن هذا الادعاء كاذب بشكل واضح. وعلى الرغم من حقيقة أن أجزاء من دمشق وضواحيها قد تحولت إلى معسكرات مسلحة، فقد شهدت العاصمة سلسلة من المظاهرات. كما جذبت مسيرة للطلاب، في حلب، أعدادا كبيرة من المتظاهرين، عندما كانت عشرات المصانع في ضواحيها تتعرض لهجمات.

على أي حال، حتى إذا كانت دمشق وحلب جزيرتين يسودهما الهدوء في بحر عاصف، فلا ينبغي أن يتبجح الأسد. إن لدى كل طاغية ولعا بخداع الذات. وحتى إذا كانت عاصمته على وشك السقوط، فإنه يوهم نفسه أنه آمن في مخبئه.

وبدلا من أن يظهر قدرته على القيادة ويحاول جمع الناس معا، أصبح الأسد عنصر تفريق في السياسات السورية المعقدة. إن وجوده في حد ذاته يقسم الناس إلى مؤيدين ومعارضين للنظام، وهو سبب لحدوث حرب أهلية. إن الأسد يتولى الرئاسة معتمدا على المجموعات الباقية من القوات المسلحة، مع انشقاق المزيد والمزيد من الضباط والرجال وقيامهم بتكوين جيش بديل. بل إن وجود الأسد أدى إلى انقسام مجتمع العلويين نفسه الذي ينتمي إليه الأسد.

ويبدو أن الأسد الجاهل يأمل أن تنتهي المظاهرات. غير أن الأمل لا يعد بديلا للسياسة. لقد شارك 200 شخص في أول مسيرة مناهضة للأسد في اللاذقية في مارس (آذار) الماضي. وقام أعوان الأسد بقتل ثمانية منهم. وفي الأسبوع التالي، ارتفع العدد إلى 2000، قتل رجال الأسد 19 منهم. وفي الأسبوع الثالث، ارتفع عدد المتظاهرين ليفوق الـ20,000 متظاهر. وبصور مختلفة، حدث هذا في أنحاء سوريا كافة. إن الأسد لا يتسم بالواقعية على الإطلاق، وهو سجين للأوهام، تماما كما كان صدام والقذافي ومجموعة من الحكام العرب المستبدين حتى واجهوا نهاياتهم الأليمة.

رجاء لسوريا .. ساطع نور الدين

السفير (3.11.2011)

فورا عادت الذاكرة اللبنانية الى أسوأ أيام الحرب الاهلية وتجاربها ولجانها الامنية وعناصرها غير المنضبطة التي تخرق اتفاقات وقف النار وتحير المراقبين على الارض والمتابعين في غرف العمليات، عندما أذيعت قرارات اللجنة العربية الخاصة بالازمة السورية. شعر كثيرون من اللبنانيين بالحزن على سوريا وشعبها اللذين يغرقان في أتون صراع داخلي لم يكن أحد يتوقعه أو يتمناه.

فجأة استعيدت أبشع صور الحرب الاهلية وأشدها إيلاما، وأسقطت على الوضع السوري الذي كان ولا يزال حتى الآن يتمتع بحصانة وطنية أقوى بكثير مما لدى اللبنانيين على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم، سواء في حالات الحرب أم في حالات السلم التي لا يمكن التمييز بينها بسهولة في لبنان. ومهما بلغت عملية إفراغ الدولة السورية من محتواها وعملية تفكيك المجتمع السوري الى عناصره الأولية، فإن سوريا تظل قادرة على النهوض من الكبوة الحالية وعلى تقديم نموذج سياسي جديد لا يمكن أن يحلم به اللبنانيون.

بناء على التجربة اللبنانية، ليس من السهل اعتبار الخطة العربية التي أعلنت في القاهرة وألحّ العرب على تنفيذها الفوري، المستحيل حسب الوقائع السورية، خطوة حاسمة نحو بلوغ هدف بناء سوريا الحديثة. الارجح أن لجان مراقبة ومتابعة ومصالحة عربية عديدة يمكن ان تستهلك في سوريا خلال المرحلة المقبلة، قبل أن يتم الاقتراب من الحل السياسي المنشود. لا يعني ذلك ان الأشقاء السوريين يمكن أن يستغرقوا وقتا مساويا للوقت الذي استغرقه اللبنانيون من أجل الاعتراف بالحرب الاهلية ثم الاكتشاف بأنها عبثية ثم الاستنتاج ان مخارجها سياسية حصراً.. فما يجري في سوريا لم يصبح حربا أهلية، ولم يتخذ هذا الشكل، لان السوريين أنفسهم ما زالوا يكافحون لتفاديها كل على طريقته، ولان الخارج لم يتخذ قرارا بإشعالها، على غرار ما فعل في الحرب الاهلية اللبنانية التي كانت عناصرها الخارجية معادلة إن لم تكن متقدمة على عواملها الداخلية.

ولعل أهم ما في الخطة العربية أنها تحسم هذا الامر بالتحديد، وتعلن ان الحرب الاهلية السورية خط أحمر لا يمكن السماح لأحد بأن يتجاوزه. والكلام العربي موجه أساسا الى النظام السوري الذي يتحمل وحده مسؤولية الأزمة، كما يتحمل وحده ايضا مسؤولية إخراج سوريا منها، خصوصا بعدما دحضت الخطة نفسها خطابه عن المؤامرة الخارجية، التي كان بعض متحدثيه (وما زالوا حتى اللحظة) ينسبونها الى قطر أو تركيا اللتين تتوليان الآن تأمين المخرج وضمانه.. واحدة باسم العرب والثانية باسم الغرب، بناء على تفاهم ضمني مسبق على إعطاء النظام فرصة إضافية (وأخيرة ربما)، قبل ترك سوريا تختبر موازين القوى الداخلية المؤدية حتما الى السيناريو الليبي.

الرجاء الوحيد في هذه اللحظة ان تكون سوريا، بنظامها وجيشها وشعبها، تعلمت شيئاً من دروس الحرب الاهلية اللبنانية التي كانت شريكة فيها وخبيرة في إدارتها، بما يضمن تنفيذ بنود الخطة العربية من دون تأخير، ومن دون مناورة أو موارية.

رغبة دولية في الدخول في موضوع الحدود لطرح ملف سوريا على مجلس الأمن .. ثريا شاهين

المستقبل (3.11.2011)

في الوقت الذي يخضع الموقف اللبناني من موضوع ما يحصل على الحدود اللبنانية ـ السورية من اختراقات، وملاحقات سورية داخل الأراضي اللبنانية، لمراقبة دولية حثيثة، بدا أن هذا الملف كان له الثقل الأساسي في المشاورات داخل مجلس الأمن الدولي عندما تم النظر بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حول مجريات تطبيق القرار 1559، الأسبوع الماضي.

إذ تكشف أوساط ديبلوماسية أن الدول الأعضاء في المجلس دعت الى احترام سيادة لبنان واستقلاله، وثمة مطالبة بتنفيذ القرار 1680 المتصل بترسيم الحدود اللبنانية ـ السورية. وكانت هناك فكرة دولية بإعادة طرح الموضوع السوري أمام المجلس، انطلاقاً مما يحصل على الحدود بين البلدين، إلا أنه في ظل الموقفين الروسي والصيني من طرح ملف سوريا أمام المجلس، ومن استصدار قرار جديد حيالها قد يمهد لقرارات أخرى أكثر تشدداً، لم تتوافر العوامل والظروف المؤاتية لطرح الفكرة الدولية هذه، ويصعب حالياً استخدام ما يحصل على الحدود وداخل الأراضي اللبنانية من أجل استصدار قرار جديد ضد سوريا.

في حين أن أي موافقة لروسيا والصين إذا حصلت، وبعد أسباب ومعطيات جديدة متّصلة بالوضع السوري، أو بموقف البلدين وتقييمهما لمدى التجاوب الفعلي من جانب القيادة السورية مع المبادرة العربية، ستعيد استخدام كل القضايا المتاحة لطرح الملف أمام المجلس. روسيا والصين أكدتا في المشاورات المطلقة، وفي ما يتصل بالحدود والملاحقات، ضرورة تنفيذ المبادئ العامة ذات الصلة بالاستقرار والحوار، وتجنبتا الدخول في مواقف تفصيلية، خلافاً للموقفين الأميركي والفرنسي، الأمر الذي لا يزال يقف في وجه الدخول الى الملف السوري في مجلس الأمن انطلاقاً من أي باب مؤات.

وهناك تقرير الأمين العام حول مجريات تنفيذ الـ1701، والذي أرجئ صدوره من نهاية تشرين الأول الماضي الى منتصف هذا الشهر. والمشاورات حوله في المجلس نهاية الشهر، والأنظار متجهة الى لهجته ومضمون هذه اللهجة في مسألة الحدود اللبنانية ـ السورية.

ويبدو واضحاً للأوساط أن الموقف اللبناني في هذا الشأن مرسوم وفق حدود أبرزها ما يلي:

- ترك الأمور تجري وفق ما يحصل. فلبنان لم يمنع دخول اللاجئين السوريين إليه، ولا دخول المعارضة السورية، وفي الوقت نفسه يسمح بملاحقة هؤلاء المعارضين، وبالتالي يسمح للطرفين بأن يقوما بما يرغبان فيه في الوقت نفسه، وهو نوع من عدم اتخاذ موقف واضح، ومن غير المعروف إذا ما كان لبنان قادراً على أن يتخذ موقفاً مغايراً للموقف الذي يتخذه حالياً.

- إن الأجهزة الأمنية اللبنانية تتعامل مع تأثيرات الموضوع السوري في لبنان، إن لناحية الحدود أو الملاحقات. ويبدو أن التعامل مع هذا الملف يقتصر على الجانب الأمني، من غير أن يأخذ أبعاده في الجوانب السياسية والديبلوماسية، لا سيما وأن لهذا الموضوع جوانب ديبلوماسية وسياسية وأمنية وقانونية، مع الإشارة الى أن الأولوية بالنسبة الى النظام، ألا يكون لبنان منطلقاً لأنشطة لا تتفق وأهدافه أياً تكن هذه الأنشطة، وتحت أي عنوان. ويمكن لهذا النظام تمرير أي قضية حتى لو كانت الإيجابية في تمويل لبنان لمساهمته في المحكمة، لكنه لا يسمح بتمرير أي خطوة تتناقض وأهدافه، لأن بقاءه هو الأولوية.

- إن الحكومة اللبنانية لا تريد أن تكون خارج الشرعية الدولية، ولا أن تصل الى مرحلة تواجه فيها العقوبات الدولية سياسية كانت أم اقتصادية نتيجة تعاونها أو مساعدتها، عبر تحرك بعض الأرصدة التي طلبت العقوبات الدولية أميركية كانت أم أوروبية، في البنوك أو الشركات اللبنانية. ذلك أنه في النظام العالمي الجديد تستطيع الولايات المتحدة أو أوروبا رصد تحرك أي رصيد في أي مصرف خارج أراضي هاتين الجهتين، وبالتالي ثمة مراقبة لكي لا يصبح لبنان وسيلة للتهرّب من مسار عقوبات دولي على أرصدة سورية، وأي تحريك لتلك الأرصدة انطلاقاً من لبنان، سيعرّض لبنان نفسه لعقوبات لأنه يساعد في عدم الالتزام بمقتضيات العقوبات الدولية على سوريا.

إلا أنه في الوقت نفسه، فإن لبنان غير ملزم بعقوبات فرضتها على سوريا كل من الولايات المتحدة وأوروبا، لأنها ليست عقوبات صادرة عن مجلس الأمن الدولي، بحيث تعتبر ملزمة لكل الدول. لكن المشكلة أنه في حال تم رصد مثل هذه التعاملات فإن البنوك الأميركية والأوروبية تقاطع المصرف أو الشركة التي تحرّك الأرصدة، ما يؤدي الى انهيارها. الأميركيون والأوروبيون لا يفرضون على كل العالم ضرورة فرض العقوبات على سوريا، إنما تتوقف معاملاتهم مع أي مصرف أو شركة تتعامل مع الأرصدة المجمّدة، وإلا تكون هناك مخالفة من المؤسسات الأميركية والأوروبية للقوانين المحلية أو الوطنية. ما يعني أن العقوبات الأميركية والأوروبية لا تلزم مباشرة المصارف والشركات في الدول الأخرى بتنفيذ مقتضيات العقوبات، إنما يلزمانها بذلك، بصورة غير مباشرة. المصارف والشركات مدركة تماماً لخطورة الموقف، وهي تتلافى تعاملات مالية تؤدي الى ملاحقة أو مقاطعة، ولكن يمكنها عدم تنفيذ الإجراءات بالكامل.

النظام السوري بين المخرج العربي والتدويل .. رضوان السيد

الشرق الأوسط (3.11.2011)

كان دأب النظام السوري منذ الثمانينات من القرن الماضي الاعتماد في استقراره واستمراره على الرضا الأميركي والدعم الإيراني. وبالرضا الأميركي كان يستغني عن الحذر تجاه إسرائيل وينال تكليفات في مناطق مختلفة، وبالدعم الإيراني كان يظهر بمظهر الدولة المُمانعة، والحامية للأقليات الشيعية ومصالحها بالعراق ولبنان، وأحيانا في الخليج أيضا. وفي أواخر الثمانينات ومطالع التسعينات، ومع انكفاء مصر، وتضاؤل التأثير العراقي، اضطرت المملكة العربية السعودية إلى الاعتراف بالنظام السوري وكيلا في منطقة غرب الفرات، ونِدًّا في المبادرات العربية للتصدي للأزمات، واجتراح الحلول.

واستنادا إلى هذه المعادلة بذل الرئيس حافظ الأسد - ورغم اشتداد مرضه - في سنواته الأخيرة، جهودا هائلةً لتوريث ابنه بشار فوائد هذه المعادلة: الأميركان للرضا واستمرار التكليفات، والسعودية ومصر للشرعية العربية المهمة من جانبهما، وإيران للتمكين من الجهة المادية واستمرار دعم الاحتجاجات الشيعية في لبنان والعراق. بيد أنّ بشارا الذي ورث الحكم ما ورث التقدير السليم للإمكانيات والقدرات. وللإنصاف فإنّ متغيراتٍ عاصفةً حصلت عشية وفاة الأسد الأب وبعدها، فما أمكن للابن أيضا أن يتخذ من نموذج والده مثالا للسلوك في الأزمات. وهكذا ونحو عام 2005 ما كان قد بقي من سياسات الأب غير: تجنُّب الأزمات مع إسرائيل، والدخول في تحالُف استراتيجي عَلَني مع إيران. وفي ذلك الوقت كان السعوديون قد سحبوا سفيرهم من سوريا، كما كان الأميركيون قد وجَّهوا إنذارات للأسد الابن تلاها

سحبُ السفير الأميركي أيضا، وما عاد إلى دمشق سفير أميركي لنحو السنوات الست، ثم ها هو قد انسحب الآن من جديد! وإذا كان السفير الأميركي السابق قد انسحب عام 2004 للشكوى من التدخل السوري في العراق المحتلّ، وفي لبنان المضطرب؛ فإنه انسحب هذه المرة لتدخُّله هو - أي السفير - في أحداث الربيع العربي الجاري في سوريا.

ومن الطريف وذي الدلالة أنّ مشكلات سوريا السابقة مع النظامين الدولي والعربي كانت ناجمةً عن التدخُّل السوري هنا وهناك، في حين تبدو مشكلاته الحالية ناجمةً عن اتهامه للجوار العربي وللنظام الدولي بالتدخل في سوريا! وهذه هي الفائدةُ الأُولى من أحداث الربيع.

ذلك أنّ نظام الأب والابن كان عامل اضطرابٍ بالمنطقة، ودائما من أجل المطامح والمطامع، واقتناص أدوار يبيعها بعد ذلك أو خلاله للأميركيين أو الإيرانيين أو حتّى الإسرائيليين، ويبتزّ بها العرب من سعوديين وفلسطينيين ولبنانيين. فهو ما كان يتلقّى أُعطياتٍ عربية سياسية أو مادية، لأنه أنجز للعرب هذا الأمر أو ذاك، بل لأنه هدَّد بتفّرقة كلمة الفلسطينيين أو قتْل اللبنانيين أو تعميق جراح العراقيين.. إلخ.

ما حسب النظام السوري بعد ثورة الشعب عليه حسابا للعرب. وهو قال ولا يزال يقول إنّ الاضطراب الشعبي عليه يقوم به مندسّون وإرهابيون عرب مُرسَلون من دولٍ عدة، داخلة في «المؤامرة» الدولية عليه. وهكذا فإنه لا يزال يخاطب الدوليين، أو الأميركيين، وعند الضرورة يخاطب إسرائيل.

فقد أخبر الإسرائيليين عبر قريبه رامي مخلوف في بدايات الربيع السوري، أنّ أمنَهم مرتبطٌ بأمنه، وأنه إذا سقط نظامه، فلن يأمنَ الإسرائيليون من بعد. وعاد قبل أيام - مباشرةً هذه المرة - لتهديد العالم كُلّه؛ بأنّ سوريا هي صَدْعٌ زلزالي، وتقسيمها سوف يقسّم المنطقة كلّها. ولا حاجة للردّ على هذه الرؤى النشورية، رؤى أمارات القيامة. فالشعب السوري الثائر لا يريد تقسيم وطنه، والأميركيون أيضا لا يريدون تقسيم سوريا أو حتى التدخل فيها كما يقولون.

ونحن العرب نعرف النظام السوري من جهة، وهو الذي قسّم سوريا طائفيا وإثنيا وأمنيا، كما نعرف الولايات المتحدة وحلولها الديمقراطية بالعراق! ما أردْناه من وراء إيراد هُواسات الرئيس الأسد الجديدة، أنه لا يزال يخاطب الولايات المتحدة ولا يخاطب العرب! فقد اجتمع العرب قبل شهرين ونيّف ووجَّهوا تحذيرا للنظام السوري، ودعَوهُ لمحاورة المحتجّين وممثليهم. وأجابهم الرئيس عبر وسائل إعلامه التي ينطق فيها بنُصرته بعض اللبنانيين بأنهم لا يقدرون على شيء، وأنهم لا يرقون إلى رتبة المتآمرين، بل هم أدواتٌ تستعمل ضدَّ نظام الممانعة العَصي على الإسقاط! بيد أنّ هؤلاء العَجَزة والأدوات عادوا فاحتجوا بالجامعة العربية، وعادوا فوجَّهوا إنذارا إلى نظام الممانعة بإيقاف العنف والقتل والعبور إلى الحوار.

وبدأ الأسد يشتم العرب من جديد، ثم توقف فجأةً، وقرر الاستماع إليهم، وذلك لسببين: مقتل القذافي بهذه الطريقة الشنيعة، وإلحاح أنصاره من الروس والصينيين عليه أن يقبل المبادرة العربية. وبعد جولتين من المحادثات بدمشق والدوحة، اجتمعت الجامعة العربية (الأربعاء 2011/11/3) على مشارف انقضاء مُهْلة الأسبوعين للنظر في إمكان التوصل إلى اتفاق مع النظام السوري على أساس وقْف العنف وبدء الحوار، أو الذهاب إلى اتخاذ إجراءاتٍ ضدَّه.

ما أراه هو أنّ الذي حصل ويحصل لن يُنهي العنف، كما لن يؤدّي إلى اتخاذ إجراءات. فبعد ثمانية أشهُرٍ من العنف العنيف ومن القتل الذريع، لن يدخل العقل إلى رأس النظام أو أطرافه فضلا عن قيم حقوق الإنسان وحرياته. وإنما يريد النظام التظاهُر باحترام إرادة الروس والصينيين من طريق الدخول في لعبة مع العرب ومع المعارضين السوريين، بحيث تشيع الخلافات بين المعارضين في مَنْ يقبل التفاوُض مع النظام وَمَنْ لا يقبلُه، وبحيث تظهر خلافات بين أعضاء اللجنة الوزارية العربية، في مَنْ يرى أنّ النظام السوري معقول بينما المعارضون غير معقولين، فضلا عن تفرّقهم وتشرْذمهم. وهذا يُكسبهُ وقتا من وجهة نظره، وقد يدبُّ اليأسُ في نفوس المتظاهرين تحت وطأة القتل والاعتقال والتهجير والتجويع، وفقد الأمل بتدخُّلٍ دولي لحمايتهم من طريق قرارٍ في مجلس الأمن.

هذه المقاصد من وراء المهادنة المفاجئة والظاهرة للعرب ومبادراتهم، واضحةٌ للمعارضين بالداخل والخارج. وهي تستلزم تكتيكاتٍ تُفشِلُ تلك الغايات والمقاصد. فالنظام السوري ما احترم أبدا شعبه وإرادته، ولا احترم العرب ونواياهم الحَسَنة. وحتّى أصدقاؤه الأتراك استنصر عليهم بالإيرانيين حتى كادت العلاقات تتوتر بين القطبين الإسلاميَّين الكبيرين. فهو شأن أبيه عاد لدعم حزب العمال الكردستاني في إغاراته داخل تركيا، وتسبّب بقطع العلاقات بين البلدين عمليا. وقد برئ الإيرانيون لدى الأتراك من ذلك وصرَّحوا بالأمر عَلَنا. فالمشكلة في هذا النظام أنه ما انتبه منذ أكثر

من سنتين إلى التغيير الاستراتيجي الجديد بالمنطقة، سواء على مستوى تغيُّر سياسات الولايات المتحدة، أو على مستوى أحداث الربيع العربي.

لا يستطيع المعارضون، وليس من الحكمة الإعراض عن الحوار على برنامج للإصلاح مع النظام بالجامعة العربية. وبالطبع لن يتفقوا مع النظام على تزمين البرنامج، وعلى مَنْ ينفذه. لكنهم يملكون أن يضعوا شرطا لكلّ شيء: وقف العنف، وسحب الجيش وقوى الأمن من شوارع المدن والبلدات. واستطرادا لن ينفّذ النظام السوري ذلك أيضا. لكنْ من المفيد الإصرار على عدم الدخول في الحوار إلاّ بعد وقْف العنف بتاتا، وترك الناس يتظاهرون. ولن تستمر المماحكات لأكثر من أسبوع ثم يعود النظام السوري إلى سابق عهده في إنكار العرب، والإنكار عليهم، وشكواهم إلى الصينيين والروس، وإلى الأميركيين والأوروبيين أيضا، إنما أولا وقبل كل أحد إلى الإيرانيين الذين سوف يستدعيهم هم وزعيم حزب الله وآخرون من العراق وربما من الجزيرة العربية، لوضع استراتيجية مُضادّة تعتمد التهديد بالحرب.

هناك مستجدّان يجعلان النظام السوري من مخلّفات الماضي: ثورة الشعب العربي والشعب السوري من أجل التغيير في الجمهوريات الوراثية الخالدة، وفقد النظام في سوريا للسماحات والتكليفات. والخيارات أمام النظام متعددة إنما لها نهاية واحدة: مصير بن علي، أو مصير مبارك، أو مصير القذافي!

قبول سوريا بالمبادرة العربية .. شارل ايوب

الديار (3.11.2011)

يقول العارفون بالأمور، بأن اتفاق الجامعة العربية مع سوريا هو مضيعة للوقت، ولن يحصل اي شيء من تنفيذ البنود، فلنبدأ اولاً من اطلاق الموقوفين، فهناك فئة تظاهرت ويمكن اطلاق سراحها،وهناك فئة اطلقت النار على الجيش السوري، لا يمكن اطلاق سراحها.

عندما تعلن الجامعة العربية عن اطلاق سراح جميع الموقوفين، فمن الذي سيحدّد من هم الموقوفون وكم عددهم، ومن مسموح بإخلاء سبيله، ومن مطلوب ان يبقى في السجن لمحاسبته. ثانياً، تقول المبادرة العربية بسحب الجيش السوري من المدن والأحياء، وسحب القوات المسلّحة السورية داخل المدن والقرى السورية.

سوريا اعلنت موافقتها على ذلك، لكن كل بند من بنود مبادرة الجامعة العربية بحاجة لاتفاق خاص لتنفيذه، فإذا سحبت القوات المسلحة السورية من المدن والقرى، فمن سيملئ الفراغ، لأن ذلك سيوصل الى سيطرة المتظاهرين على المدن والقرى بعد خروج الجيش السوري، هذا اذا خرج، وقد يتمّ اعلان مدن مغلقة في وجه السلطة، ذلك ان الحكومة السورية اعلنت موافقتها على مبادرة الجامعة العربية، لكن المتظاهرين والمنشقّين والمسلّحين لا يقبلون بتوقيف المظاهرات، بل يريدون تصعيدها.

من هنا فإن مشكلة انسحاب القوات المسلحة من المدن السورية، لا حلّ لها على الإطلاق في الظرف الراهن، ما لم تحصل اتفاقية بين سوريا والدول العربية على وجود جيش عربي على الارض السورية يوقف المتظاهرين عند حدّهم، ولكن سوريا الدولة، ذات السيادة، لن تسمح بوجود مراقب او جيش عربي على ارضها. ثم ننتقل الى المعارضة، فالمعارضات السورية عدّة انواع، وأهم نوع في المعارضة هم الإخوان المسلمين، والحرب الحقيقية هي بين القوميين العرب والأصولية الإسلامية، أي بين حزب البعث والإخوان المسلمين، او بين من يؤمن ان سوريا هي دولة قومية علمانية، وبين من يريد تطبيق الشريعة الإسلامية فيها. اما المشكلة التي لم تحدّدها الجامعة العربية فهي، من هي الجهة المعارضة التي ستتفاوض مع سوريا، فهناك المعارضة الداخلية التي تسمي نفسها تنسيقيات سورية، وهناك المجلس الانتقالي برئاسة برهان غليون، وهناك الإخوان المسلمون الذين لا يريدون حلاّ عادياً، بل حلّ جذري يقضي بإسقاط النظام.

في المقابل وبكل صراحة، فإن النظام مصمّم على إسقاط الإخوان المسلمين اسقاطاً نهائياً في سوريا، ثم هناك مشكلة اساسية في سوريا، هي في الوقت الذي يجري التفاوض في القاهرة بين سوريا والمعارضة، من يتولى أمن التظاهر في سوريا في هذا الوقت، ومن يوقف المظاهرات كل يوم جمعة في سوريا، ومن هي القوى التي ستتولى الامن لضبط التظاهر في سوريا، فكل يوم في سوريا مظاهرات واشتباكات وتهريب الأسلحة اليها بات قوياً، فهو يأتي من الأنبار في العراق حيث ارتفعت اسعار الأسلحة، ويأتي من الاردن بكميات بسيطة، ومن لبنان ايضا، والوضع بات خطيراً، فإذا كانت المحادثات حاصلة في القاهرة والمظاهرات جارية في دمشق، فهل يبقى الجيش السوري خارج المدن

والأحياء، ام يواجه المظاهرات ويضبطها؟ لا ضمانة في هذا المجال، اذ انه في كل يوم جمعة، حتى كل يوم من الأسبوع، تجري مظاهرات في سوريا ضدّ النظام، فمن سيتولى ضبط المظاهرات اذا تمّ سحب الجيش السوري من المدن؟ لذلك نعتقد ان مبادرة الجامعة العربية ولدت ميّتة، وهي غير قابلة للتنفيذ ،وامامها عوائق كبرى وكثيرة، واذا كان اتفاق الدوحة بين الاطراف اللبنانية برعاية سوريا مباشرة لم يحلّ الوضع في لبنان، وادّى الى اصدار 30 مذكرة توقيف في سوريا وابعاد الرئيس الحريري عن رئاسة الحكومة، فإن الوضع في سوريا لن يتمّ حلّه بواسطة اتفاق الجامعة العربية مع الحكومة السورية، لان طرفا ًثالثاً فاعلاً غائب، وهم المتظاهرون والمسلحون في سوريا، اضافة الى موقف حاسم تأخذه تركيا يوماً بعد يوم، وتشجّع الثورة ضدّ النظام السوري عبر القول ان تركيا لن تسامح سوريا. على هذا الأساس ومع تمنّياتنا بنجاح مبادرة الجامعة العربية، الاّ اننا نرى ان هذا الأمر لم يحصل، ولن تنجح المبادرة العربية، بل هي مضيعة للوقت فقط.